جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

دور التمويل المصرفي في تشجيع المشروعات الصغيرة

دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية من {2008-2014م}

The Role Banking Finance on Encourage Small Projects Case Study Saving and Social Development Bank {2008-2014}

اعداد:
ميساء موسى محمد أحمد إبراهيم

اشراف:
د. يوسف الفكي عبد الكريم

يوليو 2015

بسم الله
الرحمن
الرحيم

الآية

قال تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿اللّه نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ

نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ

الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ

كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ

مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ

يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ

نَارٌ نُورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِي اللّه لِنُورِهِ

مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللّه الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ

وَاللّه بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

صدق الله العظيم

سورة النور، الآية (35)

الإهداء

إلى سندي قوتي وملاذي بقدرة الله إلى من جزع الكأس فارغا ليستقين قطرة الحب.

إلى من حصر الأشواك عن دربي ليمهد لي الطريق العلم والمعرفة الذي تمنى جاهدا أن يراني علي هذه الدرجة. أمد الله في عمرك لك التحية

أبي العزيز.

و إلى من أرضعتني الحب والحنان و إلى التي وضع الله الجنة تحت أقدامها وضحت بما هو غالي في الحياة من أجلي.

إلى روح من رأيت التفاؤل بعينها و السعادة في ضحكتها المغفور لها بإذن الله

أمي الحبيبة

إلى من هم أقرب لي من روحي إل من شاركني حضن الأم ولهم عزتي و إصراري و أكسب منهم قوة و متعة لا حدود لها إلى من عرفت معهم معنى الحياة.

إخواني و إخواتي.

الآن تنفتح العشرة و ترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة الذكريات الاخوة البعيد إلى الذين أحببتهم و أحبوني هم صديقاتي و أهلي و عشيرتي.

شكر وعرفان

الشكر أولاً و أخيراً لله سبحانه وتعالى الذي وفقني لإكمال هذا البحث ثم الشكر لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجياجامعة العلم والمعرفة.

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى اسرة بنك إلادخار والتنمية الاجتماعية (الرئاسة) .

كما أتقدم بجزيل الشكر و العرفان والتقدير إلى الدكتور يوسف الفكيعبد الكريم الذي بذل جهدا في إرشادي و توجيهي في إنجاز هذا البحث جزاه الله كل الخير.

والشكر لكل من ساعدني ووقف خلفي و كان خير سندي.

قا ئمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر و العرفان	ج
فهرس المحتويات	د
ملخص الدراسة	هـ
Abstract	
المقدمة	و
الاطار العام للبحث	
مقدمة	1
أهمية البحث	2
مشكلة البحث	2
أهداف البحث	2
فرضيات البحث	3
منهج البحث	3
حدود البحث	4
مصادر جمع البيانات	4
الدراسات السابقة	5
هيكل البحث	7
الفصل الأول **التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة**	
المبحث الأول :مفهوم التمويل والمشروعات الصغيرة	14-10

المبحث الثاني: مصادر تمويلالمشروعات الصغيرة	13-16
المبحث الثالث: صيغ التمويل المصرفي	16-21
الفصلالثاني دورالبنوكوالمؤسساتالماليةفيتمويلالمشروعاتالصغيرةوالمتوسطة (إضاءاتمنتجربةالأردنوالجزائر)	
المبحثالأول: واقعالمشروعاتالصغيرةوالمتوسطةفيالأردن	22-25
المبحثالثاني: واقعالمشروعاتالصغيرةوالمتوسطةفيالجزائر	28-25
المبحثالثالث: مصادرتمويلالمشروعاتالصغيرةوالمتوسطةبالأردنوالجزائر	34-28
الفصل الثالث المشروعات الصغيرة في السودان	
المبحث الأول: تعريف وأهمية المشروعات الصغيرة في السودان	41-37
المبحث الثاني: التمويل الأصغر في السودان	55-42
المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات المشروعات الصغيرة في السودان	61-55
الفصل الرابع تمويل بنك الادخار للمشروعات الصغيرة (2008_2014)	
المبحث الأول: تعريف بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية	64-61
المبحث الثاني: نماذج المشروعات الصغيرة لبنك الأدخاروالتنمية الأجتماعية(2008_2014)	66-64
النتائج	68
التوصيات	69
قائمة المراجع	73-70

قائمة الجداول

جدول	رقم الصفحة
نسبةوأعدادالعاملينوالمنشآتالاقتصاديةلعام2002 م حسبفئةالعمالةفيالأردن	23
أعدادونسبالمنشآتالاقتصاديةفيالأردنلعام2002 م (حسبالنشاطالاقتصادي)	24
تصنيفالمؤسساتفيالقانونالجزائري	26
تطورالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالجزائرللسنوات – 1999 2003م	26
تصنيفالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةحسبالنشاطالاقتصاديفيالجزائرلعام 2003	27
أهمانجازاتالشركةخلالالفترة(30/3/2005 – 1994)	31
التغطية المالية التي تمت لفقراء السودان بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر (2007م – 2012م)، بمليون (نسمة، زبائن، قروض).	42
تمويل المشروعات الصغيرة حسب الولايات من 2010– 2014	45
التصنيف القطاعي للمشروعات الصغيرة 2008–2014م	49
التصنيف حسب النوع للمشروعات الصغيرة القائم من-2014 2010م	54

قائمة الاشكال

شكل	رقم الصفحة
تمويل المشروعات الصغيرة حسب الولايات	46
التصنيف القطاعي للمشروعات الصغيرة	50
التصنيف حسب النوع للمشروعات الصغيرة	55

مستلخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور التمويل المصرفي في تمويل لمشروعات الصغيرة في الفترة من 2008–2015م.

تمثلت مشكلة الدراسة في افتقار الثقة في القائميين علي المشروع وعدم توفر الضمانات الكافية ونقص الخبرة في أساسيات التعامل المصرفي وعدم توفر السجلات المالية وصعوبة اعداد دراسة الجدوي وتكرار أفكار المشروعات المقترح عليها . إتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة.تمثلت فرضيات الدراسة في ان مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مساهمة محدودة في تنمية المشروعات الصغيرة وفترة السداد وعدم كفاية مبلغ التمويل من أهم معقوقات تمويل المشروعات الصغيرة كما لا تساهم صيغ وأساليب التمويل التي تعرضها البنوك الوطنية مساهمة فعالة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مراعاة احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير صيغ وأساليب التمويل نأخذ بعين الإعتبار خصوصيتها.أهم النتائج الدراسة تؤدي سهولة الحصول علي تمويل ذو شروط ميسرة إلي تحقيق أهداف المشروعات الصغيرة وتركيز المشروعات الصغيرة في المدن وعدم التوسع في الريف والأقاليم المختلفة وأن نصيب المشروعات الصغيرة من التمويل قليل حيث يذهب الجزء الأكبر إلي المستفديين غير الحقيقيين .توصيات الدراسة علي البنوك تسهيل إجراءات منح التمويل والعمل علي إنتشار مؤسسات التمويل في القري والأقاليم المختلفة والوقوف علي تجارب الدول المتقدمة والشقيقة عن طريق تبادل الخبرات وتبني الدولة لإختراعات وإبداعات المشروعات الصغيرة ودعمها وتشجيع البحث العلمي ومدراس التدريب المهني ووضع سياسات مشجعة لتمويل المشروعات الصغيرة وتخفيض الرسوم والجبايات ومنحهم إعفاءات حتي يتمكنون من سداد التمويل.

Abstract

This study aims the role of Bank financing in heartening of small project in Sudan over the period 2008-2015. Represented study the problem in the poverty of confidence in standing the project and the poverty of sufficient guarantees and poverty of experience in the basics of banking and the lack of financial records and the difficulty of preparing the feasibility study and replicate the projects proposed ideas. Follow researcher descriptive analytical method and the methodology of the case study. Represented hypotheses of the study in that the contribution of small and medium enterprises limited contribution to small projects and the repayment period development and insufficient amount of funding of the most important obstructionist finance of small project microfinance also do not contribute formats and methods of financing offered by national banks an effective contribution in the small and medium enterprise development taking into account the small and medium enterprises needs through the development of funding formulas and methods take into account privacy. The most important result in the study results easier access to financing with condition larboard to small projects and focusing of small projects in the cities and not to expand in rural areas and different regions and that the share of small enterprises of the few where the funding goes to the bulk Almstvdaan is true. The study recommendations on banks to facilitate the grant funding procedures and work on the spread of financial institutions in the villages and the various regions and stand on the experiences of developed countries and through the exchange of experiences and the adoption of State for inventions and creations of small project, support and encourage scientific research and Madras vocational training and the development of encouraging policies to finance small projects and the reduction of fees and levies and give them exemptions so they can repay the financin

الإطار العام للبحث

تمهيد:

تحتل المشروعات الصغيرة بانواعها المختلفة أهمية بالغة في إقتصاديات المجتمعات كافة بغض النظر عن درجة تطورها وأختلاف انظمتها ومفاهيمها الأقتصادية وتباين مراحل تحولاتها الأجتماعية وتعود أهمية تمويل المشروعات الصغيرة الي انها ربما تكون الوسيلة الوحيدة التي يتطلب نجاحهاالوصول الي الفقراء في مناطقهم والعمل علي تنظيمهم والتعرف علي حاجاتهم وتوعيتهم ورفع قدراتهم الأنتاجية وتوفير التمويل اللازم لهم بإنشاء مشروعات صغيرة تمكنهم من العمل لكسب العيش والانتاج .

أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة حظيت بالأولوية ضمن مختلف الأستراتيجات المرصودة للتنمية او ان وجود المشروعات الأستثمارية الصغيرة الفردية يساهم في رفع المستوي المعيشي للافراد وكذلك المجتمع يساهم في حل مشاكل الخريجين في إيجاد العمل بدلاً عن البطالة وكذلك فأن نجاح المشروعات الصغيرة يزيد من الدخل القومي لذلك لابد من البحث عن اسباب او نجاح تلك المشروعات .

أن مصادر التمويل كثيرة ومتعددة منها علي سبيل المثال البنوك التجارية وصناديق الأستثمار والصندوق القومي للمعاشات والتأمينات الأجتماعية او غيرها من بيوت المال التي تسعي الي تمليك الأفراد وسائل تشجهم علي الدخول في مشاريع إستثمارية باستخدام طرق صيغ التمويل الاسلامية . وفي هذا البحث سوف اتناول دور التمويل المصرفي في تشجيع المشروعات الصغيرة اذ تعتبر مشكلة التمويل من ابرز ما يعيق تطور المشروعات الصغيرة في مرحلة الأنطلاق .

أهمية البحث:

ا/ الأهمية العلمية :

1/ تكمن أهمية في محاولته تسليط الضوء عل أهمية التمويل المصرفي المدروس والمستوعب، الذي يؤدي بدوره إلى دفع عجلة الاقتصاد، وذلك من خلال دراسة المشروعات والصناعات الإنتاجية الصغيرة لبنك الادخار والتنمية الاجتماعية.

2/ أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في مختلف إقتصاديات دول العالم، فهي تساهم في تحقيق النمو الإقتصادي من جهة، وتوفر مناصب شغل لعدد كبير من المواطنين من جهة أخرى.

3/هنالك عدد من الدراسات تناولت المشروعات الصغيرة ولاكن هذة الدراسة ركزت علي التمويل ودوره في تشجيع المشروعات الصغيرة .

4/تساهم الدراسة في إثراء المعرفة في تمويل المشروعات الصغيرة وتساعد الباحيثين علي الحصول علي المعلومات والبيانات .

ب/الأهمية العملية :

1/ النتائج المتحصل عليها تفييد أصحاب المشروعات الصغيرة في ضمان نجاح المشاريع بتفادي المعقوقات والمشاكل .

2/ ساهمت هذه المشروعات في زيادة فرص العمل، مثلاً في الفلبين 74% من فرص العمل، 63% في تنزانيا، 88% في اندونيسيا و58% في الهند.

3/ تساهم هذه المشروعات مساهمة فعالة في مختلف المؤشرات والإقتصادية فهي تشكل 4/3 الحجم الإقتصادي التجاري العالمي، وتساهم بـ 64.3% و 57% و 50% في الناتج الوطني الخام لكل من أسبانيا – اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

4/ تعتبر رائداً حقيقياً في التنمية المستديمة بشقيها الإقتصادي والإجتماعي، فهي تلعب دوراً ريادياً في إنتاج الثروة وتعتبر فضاءً حيوياً لخلق فرص العمل فهي وسيلة إقتصادية وغاية إجتماعية ينبغي الإهتمام بها أكثر فأكثر.

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة الدراسة في التعرف علي دور التمويل وأثره في تحقيق أهداف المشروعات الصغيرة حيث أنه يلجأ المستثمر للمصادر للأستدانه أو تمويل المشاريع بعد تقديم دراسة الجدوي لتلك المشاريع ويقوم البنك بمنح المستثمر التمويل بعد توفر الضمانات وعند فشل المشروع أوعدم توفر سيولة للمستثمر لسداد أقساط التمويل يصبح المستثمر عرضة للمساءلة القانونية .

ومن هنا ظهرت مشاكل تواجه المشروعات الصغيرة من وجهة نظر البنوك والمؤسسات التمويلية في افتقار عنصر الثقة في القائميين علي المشروع وعدم توفر الضمانات الكافية ونقص الخبرة في أساسيات التعامل المصرفي وعدم توفر السجلات المالية وانخفاض القدرة علي التسويق وصعوبة أعداد دراسة الجدوي وتكرار أفكار المشروعات المقترح تمويلها .

وبالتالي يمكن صياغة المشكلة في الأسئلة التالية :

_هل وجدت المشروعات الصغيرة التمويل المصرفي الكافي ؟

_هل ساهمت المشروعات الصغيرة في الدخل القومي بالسودان ؟

_صيغ التمويل المصرفي المتاحة تناسب المشروعات الصغيرة ؟

_ماهي مصادر التمويل التي تساهم أوتحقق نجاح المشروعات الصغيرة ؟

_ماهي العقبات التي تواجه برنامج تمويل المشروعات الصغيرة؟

أهداف البحث:

1- تعريف المشروعات الصغيرة.

2- بيان أهمية التمويل المصرفي في تنمية ودعم المشروعات الصغيرة.

3- الوقوف على مشاكل التمويل المصرفي المتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة.

4- تقديم أهم صيغ التمويل المعتبرة والموجهة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعراقيل التي تحول دون تطبيقها في الإقتصاد الوطني.

5- التعرف على مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

6_ معرفة مدي مساهمة بنك الإدخار والتنمية الأجتماعية في تمويل المشروعات الصغيرة .

فرضيات البحث:

1) تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة مساهمة محدودة في تنمية المشروعات الأقتصادية.
2) فترة السداد وعدم كفاية مبلغ التمويل من أهم معوقات تمويل المشروعات الصغيرة.
3) لا تساهم صيغ وأساليب التمويل التي تعرضها البنوك الوطنية مساهمة فعالة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4) مراعاة احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير صيغ وأساليب التمويل نأخذ بعين الإعتبار خصوصيتها.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة.

حدود البحث:

الحدود المكانية: بنك الادخار والتنمية الاجتماعية.

الحدود الزمنية: 2008–2014م.

مصادر جمع البيانات:

وهي المصادر التي ستعتمد عليها هذه الدراسة مثل المصادر الأولية المتمثلة في الكتب العلمية والدوريات بالإضافة إلي المصادر الثانوية التي تتمثل في التقارير والمنشورات المطبوعة من قبل بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية في فترة الدراسة.

هيكل البحث:

يعرض الباحث دراسته من خلال مقدمة واربعة فصول وخاتمة كما يلي الفصل الأول مقدمة تتضمن الأطار العام للدراسة والدراسات السابقة اما الفصل الثاني يتضمن التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة ويتضمن ثالث مباحث المبحث الأول ومفهوم وأهمية التمويل والمشروعات الصغيرة والمبحث الثاني مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمبحث الثالث صيغ التمويل المصرفي اما الفصل الثالث يتضمن دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)ويتضمن ثالث مباحث المبحث الأول واقع المشروعات الصغيرة في الأردن والمبحث الثاني واقع المشروعات الصغيرة في الجزائر والمبحث الثالث مصادر

تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالأردن والجزائر اما الفصل الرابع يتضمن المشروعات الصغيرة في السودان ويتضمن ثالث مباحث المبحث الأول تعريف وأهمية المشروعات الصغيرة في السودان والمبحث الثاني التمويل الأصغر في السودان والمبحث الثالث مشاكل ومعوقات المشروعات الصغيرة في السودان اما الفصل الخامس يتضمن تمويل بنك الإدخار للمشروعات الصغيرة وثالث مباحث المبحث الأول تعريف بنك الإدخار والتنمية الأجتماعية والمبحث الثاني نماذج المشروعات الصغيرة لبنك الأدخار والتنمية الأجتماعية وأخيرا خاتمة تتضمن النتائج والتوصيات .

الدراسات السابقة:

وجد الباحث من خلال مسح على مكتبات الدراسات العليا بالجامعات السودانية مجموعة من الدراسات منها:

1/ دراسة علي محمد علي:-[11]

دارسة تناولت تمويل صغار المنتجين والحرفيين المقدم بواسطة برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDPIUPAD (2004م).

أتت هذه الدراسة على مقارنة الدور الذي تقوم به المصارف التجارية في تمويل صغار المنتجين والحرفيين مقارنة بالعدد الذي تلعبه المنظمات الأجنبية والطوعية.

وتلخصت مشكلة الدراسة في أن هنالك فجوة وحاجة ماسة للتمويل، وأن التمويل يعمل على تغيير اقتصاديات الدولة على مستوى الحد وطأة الفقر، وأن الفقراء وأصحاب المهن الصغيرة في المجتمع لا يستطيعون تحديد وتقييم احتياجاتهم وإدارة مشاريعهم والتزاماتهم بالسداد.

توصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف التجارية لها موارد ضخمة يمكن أن تساعد بفعالية في تمويل هذا القطاع.

2/ دراسة فائقة عبد الهادي علي:[2]

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية تناول تمويل قطاع الحرف والأعمال الصغيرة تجربة بنك البركة (2008م).

([1]) على محمد علي، التمويل المقدم بواسطة برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004م.

([2]) فائقة عبد الهادي علي، تمويل قطاع الحرف والأعمال الصغيرة "تجربة بنك البركة"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2001م.

وتمثلت مشكلة البحث في الصناعات الصغيرة والحرفية لم تجد قدراً تمويلياً مناسباً في البنوك إذ ظلت الوجهات التمويلية الخاصة بهذه القطاعات رهن وقدمت السياسات التمويلية دون التنفيذ.

ومن أهداف الدراسة إبراز دور البنوك في تمويل قطاع الحرف والأعمال الصغير الذي يعتبر ضمن القطاعات ذات الأولوية لمنح التمويل.

وأهم النتائج التي توصلت لها:

- افتقار أصحاب الحرف للضمانات التي تطلبها البنوك عند منح التمويل.
- عدم إعطاء الحرفيين مميزات تفضيلية في هوامش الأرباح.
- إحجام البنوك عن التعامل مع المنشآت الصغيرة لارتفاع التكاليف الإدارية.

ومن توصيات الدراسة:

- وضع القوانين التي تنظم العمل المصرفي.
- إدخال الحرفيين في مظلة التأمين الاجتماعي.

3/ دراسة عامر سالم الشيخ القراي:[1]

عامر سليم الشيخ القراي (2004م) تناولت اختلافات وتمويل الصناعات الصغيرة في السودان ووسائل معالجتها دراسة تطبيقية على ولاية الخرطوم في الفترة (1989–2004م) بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

تناولت الدراسة ما يواجه قطاع الصغيرة بصفة عامة وقطاع الصناعات الجلدية والمنسوجات والصناعات الحديدية والمعدنية بصفة خاصة.

وأيضاً تناولت الدراسة إخفاقات إدارة وتمويل الصناعات الصغيرة في السودان ووسائل معالجتها وقد أخذ ولاية الخرطوم نموذجاً لبقية الولايات.

وتمثلت نتائج البحث في:

- ضعف الوعي المصرفي لدى أصحاب الصناعات الصغيرة.
- افتقار أصحاب الصناعات الصغيرة للضمانات التي تطلبها البنوك عند منح التمويل.
- تخوف أصحاب الصناعات الصغيرة للضمانات التي تطلبها البنوك.

[1]([1])عامر سالم الشيخ القراي، اختناقات وتمويل الصناعات الصغيرة في السودان ووسائل معالجتها، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004م.

توصيات الدراسة:

1- تبنى سياسة كلية اقتصادية تهتم بتنمية المشروعات الصغيرة وترتبط بتوسيع المؤسسات المالية لتوفير التمويل المطلوب والضمان المناسب.

2- تسهيل دراسة وتقويم المشروع موضع التمويل.

3- استخدام صيغة المشاركة في تمويل رأس المال الثابت.

4\ دراسة مناور حداد : [1]

تناولت هذه الدراسة دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءت من تجربة الاردن والجزائر) 2006.

تخلصت المشكلة في تعرض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكثير من التحديات والمعقوقات كالتحدي المالي وإلادراي والخبرة ومحدوية مصادر التمويل وغيرها من التحديات .

هدفت هذة الدراسة :

_الي إلقاء الضوء علي الأختلافات الواردة في تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

_التعرف علي واقع المشروعات الصغيرة في الأردن والجزائر.

_التعرف علي مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتتقيم دورها.

توصلت الدراسة الي:

_ضروة تفعيل دور البنوك التجارية والمؤسسات المالية في الأردن والجزائر.

_العمل علي إيجاد جهة واحدة تعني بشؤون هذة المشروعات من حيث التسويق التمويل والادراة .

_ضروة سن قوانين وتفعيل التشريعات والقوانين والأنظمة المحفزة علي الأستثمار في هذة المشروعات .

الأختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

تناولت هذه الدراسة دور التمويل المصرفي في تشجيع المشروعات الصغيرة بالتطبيق علي بنك الأدخار والتنمية الاجتماعية وهوالبنك الأول في التمويل الأصغر بالأضافة الي تقديم بعض نماذج التمويل التي يقدمها البنك وهذا لم يوجد في الدراسات السابقة .

[1] . مناور حداد ، دور البنوك في تمويل المسسات المالية إضاـ من تجربة الأردن والجزائر) ، جامعة اربد الأهلية للسئون الأكاديمية يومي 17-18 ابريل 2006 م ص 20

كما قدمت هذة الدراسة تجارب من بلدان أخري لأستفادة من تجارب وخبرات هذة الدول مثل تجربة الأدرن والجزائر.

كما تناولت المشروعات الصغيرة حسب الولايات وتبين اعلي واقل الولايات تمويلاً والاسباب التي تؤدي الي تمركز التمويل في ولايات معينة .كما تناولت التصنيف القطاعي لهذة المشروعات.

الفصل الأول

التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة

المبحث الأول مفهوم وتعريف وأهمية التمويل والمشروعات الصغيرة

المبحث الثاني: مصادر تمويلالمشروعات الصغيرة

المبحث الثالث: صيغ التمويل المصرفي

الفصل الأول

التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة

يناقش هذا الفصل مفهوم وأهمية التمويل للمشروعات الصغيرة ومصادر التمويل كما يناقش أهم صيغ التمويل والمصارف الإسلامية.

المبحث الأول

مفهوم وتعريف وأهمية التمويل والمشروعات الصغيرة

يتناول هذا المبحث مفهوم وأهمية التمويل كما يتناول تعريف المشروعات الصغيرة.

مفهوم التمويل:

أن النظرية التقليدية للتمويل هي الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة.

ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتوسيعها وتدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج.

يقول (موديس دوب) التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة المواد الحقيقية القائمة.

يقول الكاتب (بيش) فيعرفه على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها.

وكذلك يعرفه على أنه: توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام.

كما يعرف التمويل على أنه العقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجري النقد وإلزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من إلتزامات في الوقت المحدد.

وبصفة عامة يتمثل في كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلاً في ضوء النقدية المتاحة حالياً للاستثمار والعائد المتوقع الحصول تحقيقه منه، والمخاطر المحيطة به، واتجاهات السوق المالية.

كما يعرفه أيضاً التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية وهو نابع من رغبة الأفراد ومنشآت الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية.

من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها، إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب.[1]

تعريف التمويل:

التمويل في اللغة هو الإمداد بالمال، وفي الاصطلاح هو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع[2]، وعُرف التمويل في مجال منشآت الأعمال بأنه الأعمال التي يقوم بها المدير المالي المسئول في المنشأة[3]، وهذا التعريف لم يميز مسئوليات المدير المالي التي تختلف اختلافاً كبيراً بين تنظيم وأخر.

وعُرف التمويل أيضاً بأنه دراسة لكيفية حصول المنشأة على الأموال لأقتناء الأصول[4]، أن هذا التعريف محدود نسبياً حيث يختص بالحصول على الأموال وإدارتها ويحصر دراسة التمويل في جانب الخصوم ورأس المال في الميزانية دون التعرض لجانب الأصول، وعُرف التمويل أيضاً بأنه مجالاً من مجالات المعرفة لأنه يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة، وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات.[5]

من التعريفات السابقة للتمويل يلاحظ أن هنالك اتجاهين لتعريف التمويل، الاتجاه القديم الذي يركز على أن التمويل يشمل جانب الحصول على الأموال وتجميعها من المصادر المختلفة، دون الاهتمام بالكيفية التي سوف نستخدم بها هذه الأموال والمشاكل التي سوف تواجه استخدامها وتكلفة الحصول عليها، أما الاتجاه المعاصر فإن اهتمامه الرئيسي ينصب على دراسة مصادر الحصول على الأموال والمفاضلة بينها من ناحية التكلفة والعائد والعمل على اختيار أفضلها بما

---

[1] شبكة المحاسبين العرب http://www.arab-co.com

([2])عبيد علي أحمد حجازي، مصادر التمويل، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، 2011م)، ص11.

([3]) شوقي حسين عبد الله، التمويل والإدارة المالية، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، 1983م)، ص21.

([4])عبد الفتاح دياب، إدارة التمويل في مشروعات الأعمال، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، 1996م) ص31.

([5]) فرد وستون ويوجين بيرجام، التمويل الإداري، الجزء الثاني، (الرياض: دار المريخ للنشر 1423هـ) ص20.

يلائم حاجة المنشأة بالإضافة إلى العمل على اختيار البدائل المناسبة للمشاريع الاستثمارية المتاحة للمنشأة لتوظيف الأموال المتوفرة لدى المنشأة بما يحقق أكبر ربحية لها.

يستنتج الباحث أن التمويل علم وفن، علم لأنه مجالاً للمعرفة يتكون من مجموعة من الأسس العلمية والنظريات الخاصة التي تتعلق بالحصول على الأموال وتجميعها من المصادر المختلفة واستثمارها واستخدامها بواسطة الأفراد والمنشآت والحكومات، والتمويل فن لأنه يتطلب مهارة في اختيار مصادر التمويل المختلفة وكيفية المفاضلة بينها بما يتناسب مع إمكانيات الفرد أو المنشأة وكذلك المهارة والقدرة على استثمارها في المشاريع التي تحقق أهداف المنشأة بأقل تكلفة ممكنة، بالإضافة إلى أنه يمثل التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية ودراسة المشاكل المالية التي قد تتعرض لها المنشأة.

مما سبق يستطيع الباحث تعريف التمويل بأنه عبارة عن مجموعة من القرارات التي تتعلق بكيفية الحصول على الموارد المالية من مصادرها المختلفة بالتكلفة المناسبة وفي الوقت المناسب وحسب استخدامها سواء كان من جانب الأفراد أو منشآت الأعمال أو الحكومات وذلك بما يحقق الأهداف المنشودة .

أهمية التمويل:

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية.

ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق لسياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق:

أ/ توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها:

- توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

ب/ تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الموضعية المعينة لهم (توفير السكن، العمل...).

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد اتفاق محدد وواضح وموحد دوليا لمفهوم وتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ نلاحظ كثرة المعايير المستخدمة في تعريف هذه المشروعات، ومن أهم هذه المعايير:

- معاير عدد العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهذا المعيار أكثر استعمالات وانتشاراً في العالم بسبب بساطته وإحصاء وسهولة حصره.
- معيار رأس المال المستثمر (مجموع الموجودات).
- معايير مستوى التكنولوجيا المستخدمة.
- معايير حجم الأسواق التي يتعامل فيها المشروع.

يضاف إلي ذلك أن بعض التعريفات قد اعتمدت على عدة معايير مجتمعة، وعلى الرغم من ذلك فقد اختلف الباحثون وأصحاب الآراء، وتعددت وجهات النظر حول استخدم معيار محدد لتعريف مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أصبح هناك عدة اجتهادات هي هذا الاتجاه نذكر منها:

الإتحاد الأوربي:

وقد فرق بين مشروع وآخر على أساس المال وعدد العاملين، فعرف المشروع الذي يعمل فيه أقل من (9)عمال بالمشروع عمال إلي جانب مجموعة من الخصائص (الإيرادات، رأس المال، المبيعات)[1].

الوكالة الأمريكية للتنمية الخارجية (USAID)

وقد اعتبرت المشروع الصغير جدا هو الذي يعمل فيه اقل من (10) عمال إلي جانب مجموعة من الخصائص (الإيرادات، رأس المال، المبيعات)[2]

الدول النامية

[1] نور الدين أبو الرب محمود جرادات، محمود أبو الرب/ الهيكل التمويلي للمشاريع الصغيرة في الضفة الغربية (الحاجات المالية والصعوبات والمصادر المتاحة، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 31، العدد 2، تموز 2004م، ص: 316

[2] المرجع السابق، ص: 317

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) واعتبرت المشروعات الصغيرة جدا هي المشروعات التي يعمل فيها (1_4) عمال، والمشروع الذي يعمل فيه (5_1) عاملا مشروعا صغيرا. وفي مصر صدر قانون رقم (4) لسنة 2004م يحدد فيه تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة كما يلي:

"كل شركة أو منشاة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا لا يقل رأس مالها المدفوع عن (50) ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن (50) عاملا.[1]

وهذا يعني أن مصر اعتمدت في تعريفها ومفهومها للمشروعات الصغيرة علي معياري رأس المال والعمالة.

وفي السعودية فقد تم تعريف المؤسسات الصغيرة بتلك التي توظف اقل من (10) عمال، ولا تتجاوز موجوداتها الإجمالية مليون ريال سعودي، المشروعات المتوسطة هي التي يعمل فيها ما بين (10_49) عاملا أما المؤسسات الكبيرة فهي التي توظف تكثر من (50) عاملا

وعلي الرغم من تعدد المفاهيم والتعريفات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب تنوع وتعدد المعايير المستخدمة لتحديد هوية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، إلا أنها تكاد تنحصر في وجهتي نظر في التفريق بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، تعتمد الأولي علي حجم وموجودات المشروع وتعتمد الثانية علي حجم العمالة ومقدار المبيعات السنوية للمشروع، يضاف إلي ذلك أن هناك اختلافا بين دولة وأخرى في تعريف ومفهوم هذه المشروعات .

[1] د. ربيع ريحاني، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن من منظور عام، ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل تحت إشراف منظمة العمل الدولية، غرفة صناعة عمان، 2002م.

المبحث الثاني

مصادر تمويل مشروعات الصغيرة

يتناول هذا المبحث أهم مصادر تمويل المشروعات الصغيرة في السودان.

من الأسئلة المهمة التي يسعى صاحب المشروع الصناعي إيجاد إجابة مقبولة عنه، من أين يمكن الحصول على الأصول اللازمة لتمويل المشروع الصناعي؟ يعني ما مصادر التمويل التي يمكنه الإعتماد عليها، لذلك سنتحدث عن هذه المصادر فيما يلي:

1/ التمويل الذاتي لصاحب المشروع:

ويتم التمويل في تلك الحالة عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع، ويقوم صاحب المشروع بعملية التمويل منفرداً، حيث يأخذ شكل المشروع الفردي.

2/ التمويل من الأقارب والأهل والأصدقاء:

عندما لا يستطيع صاحب المشروع تدبير التمويل اللازم بمفرده، فيلجأ إلي بعض الإيراد أسرته، لإقناعهم بالدخول معه بصفتهم شركاء (موصون) أو متضامنون لتكوين مشاركة، أو تكوين شركة مساهمة عامة محدودة وتشكل القروض التي يحصل عليها أصحاب المشروع من الأهل والأقارب والأصدقاء مصدراً أساسياً لتمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة في السودان، فهم يعتمدون على الأقارب والأصدقاء في الحصول على احتياجاتهم من القروض اللازمة لمشروعاتهم.[1]

3/ الدائنون:

يعتبر الدائنون من مصادر الاقتراض قصيرة الأجل المتاحة أمام المشروع، ويلزم المشروع بسداد الالتزامات الناتجة عن استخدام الخصوم المتداولة. ويعتبر رصيد الدائنين من المدفوعات المستحقة على المشروع مقابل البضاعة التي يتم شراؤها من الموردين دون سداد قيمتها، ويتميز هذا المصدر التمويلي بالمرونة أو تتوقف كلفة الأموال التي يتم الحصول عليها من هذا المصدر على شروط الائتمان التي يحددها المورد أو التاجر.[2]

4/التمويل من البنوك:

[1] د. سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مراجعة د. عبد الفاتح الشربيني، بدون طبعة، (القاهرة: بدون مكان نشر، بدون تاريخ، ص: 219

[2] د. نهال فريد مصطفى، اساسيات الاعمال ، بدون طبعة (الاسكندرية: بدون مكان نشر، بدون تاريخ)، ص: 226

تقوم هذه البنوك بقبول ودائع تحت الطلب من العملاء، ودفعها عن طلبها، حيث يمكن سحب هذه الودائع من قبل المودعين عن طريق كتابة الشيكات، وتقبل الشيكات في بعض الدول كوسيط للتبادل في إتمام العمليات التجارية والمالية.

وتشكل التسهيلات الائتمانية التي يمكن أن يحصل عليها المشروع من البنوك التجارية والمؤسسات المصرفية مصدراً هاماً من مصادر التمويل، حيث يمكن لصاحب المشروع الصناعي الصغير الحصول على ائتمان مصرفي قصير الأجل أو طويل الأجل. وتنقسم القروض المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية والمتخصصة إلي نوعين هما:

أ/ القروض غير المكفولة بضمان:

وفي هذا النوع من القروض يتم الاتفاق بين البنك والمنشأة، حتى فتح اعتماد المنشأة، يعني يسمح البنك للمشروع للاقتراض كلما احتاج إلي أموال، لمدة زمنية محددة، بشرط أن لا تزيد الكمية المقترضة عن مبلغ معين في أي وقت خلال هذه الفترة، وعادة تعمل البنوك على وضع عدة شروط عند منحها هذا النوع من القروض.

ب/ القروض المكفولة بضمان:

في بعض الحالات يقوم البنك بطلب ضمانات معينة، فيلتزم المشروع بتقديمها قبل حصوله على القرض. ويحرص البنك على طلب ضمان للقروض في حالة المنشآت ذات المركز المالي الضعيف أو في حالة المنشآت التي تكون نسب الاقتراض لديها مرتفعة، بحيث لا تحصل على قرض مساوي تماماً لقيمة الضمان، وذلك لمواجهة احتمالات انخفاض قيمة الأصول المقدمة كضمان.[1]

وتخضع عملية الاقتراض عادة إلي شروط الاتفاق ما بين المشروع وما بين المقرض، وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة، وتاريخ الاستحقاق وأسلوب السداد، ((وتوجد بصفة عامة العديد من المؤسسات المالية التي تمنح القروض حيث نجد أن البنوك التجارية، وبنوك الادخار تجمع المدخرات الضرورية، ثم تقوم بدورها بمنحها في شكل قروض وتخضع مؤسسات الإقراض لعديد من الإجراءات والقوانين التي تنظمها الدولة)).[2]

[1] د. نهال فريد مصطفى، مرجع سابق، ص: 248-249

[2] د. عبد الغفار حنفي، تنظيم وغدارة الأعمال، بدون طبعة (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث 1996م، ص27

5/ الأرباح بصفتها مصدراً للتمويل:

المعروف من خلال التجربة والملاحظة أن الشركة الجديدة لا تستطيع التمويل عن طريق إعادة استخدام الأرباح، ومع ذلك تعتبر الأرباح وسيلة للتمويل تستخدمها الشركات ،بمعني انه بدلا من توزيع كل الأرباح علي المساهمين،يتم احتجازها لتمويل التوسعات وإذا ما استخدم هذا الأسلوب فانه يعني أن المساهمين الحالين يمولون التوسع ،سواء رغبوا أم لا ويمكن للمساهمين بيع أسهمهم والاعتراض علي هذا الأسلوب في اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين .

7/ الاستئجار:

تشير عملية الاستئجار إلي اتفاق بين منشأتين، بحيث تقوم المنشأة المستأجرة باستخدام احد الأصول المملوكة للمنشأة الأخرى وذلك لمدة سنة أو أكثر في مقابل التزامها بدفع مبلغ معين.

ووفقاً لهذا الأسلوب تستطيع المنشأة المستأجرة أن تستفيد من خدمات الأصل الذي يحتاج إليه لفترة زمنية معينة دون الحاجة إلي شرائه، ولقد انتشر أسلوب الاستئجار انتشاراً كبيراً في ميدان الأعمال، حيث يمكن القول أن جميع المنشآت وبصفة خاصة الصناعية، تقوم باستئجار بعض الأصول في فترة أو أكثر من فترات حياتها التشغيلية.[1]

8/ قروض الهيئات والمنظمات والمؤسسات المتخصصة في تمويل الصناعات الصغيرة:

تدخل بعض هذه القروض في الائتمان المصرفي، الذي تمنحه البنوك والمؤسسات المصرفية للمشروعات الصغيرة، إلا انه توجد قروض تمنحها جهات أخرى حكومية وغير حكومية، وقد يكون بعضها متخصصا في تقديم القروض للمشروعات الصناعية الصغيرة مثل إدارة المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الهند واندونيسيا واليابان ... الخ.[2]

9/ فرص التمويل الذي تقدمه البنوك الإسلامية للمشروعات الصغيرة:

والتي تأخذ أشكالاً متعددة منها المرابحة لتمويل مشتريات المشروعات الصغيرة من المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج، ويتم سداد السعر على فترات يتم الإتفاق عليها مع البنك.

المبحث الثالث

صيغ التمويل المصرفي

[1] نهال فريد مصطفى، أساسيات الأعمال، مرجع سابق، ص: 265

[2] د. سمير علام، مرجع سابق ص: 222

يتناول هذا المبحث نبذة عن أهم صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية بالإضافة إلي أنواعها

صيغ التمويل الإسلامية:

وهي المضاربة – المشاركة – المرابحة – السلم– الاستصناع (المقاولة)

المضاربة:

هي أتفاق بين طرفين يقدم أحدهما بموجبه ماله للأخر ليعمل فيه على أن يكون ربح ذلك بينهما على ما يتفقان عليه، ويسمى الأول رب المال، الثاني المضارب أو العامل، وقد يطلق المضاربة أسماء أخرى مثل القراض أو المقارضة،[1] وتنقسم المضاربة إلى نوعين:

1/ المضاربة المطلقة:

وهي أن يطلق رب المال يد المضارب للعمل في المال بما يراه محققاً للمصلحة مسترشداً في عمله بالعرف.

2/ المضاربة المقيدة:

وهي أن يضع رب المال للمضارب شروطاً يعمل في إطارها، فهو ملزم باحترامها ولكن دون تضييق على المضارب بمنعه من تحريك رأس المال واستثماره.

المشاركة:

وهي تعني قيام المصرف بالاشتراك مع شخص ما أو أكثر في مشروع تجاري معين، سواء كان ذلك مصنع أو مبنى أو مزرعة أو غيرها من مجالات الاستثمار المختلفة، وذلك عن طريق التمويل في المشروع المشترك، فيستحق كل واحد من الشركاء نصيبه من أرباح ذلك المشروع بعد نهاية أجل عملية المشاركة، وإن كان ناتج العملية خسارة تحملها الشركات نسبة مشاركتها في رأس المال وأبرز أنواع المشاركة:

1/ المشاركة الدائمة:

وهذا النوع من الشراكة ينطبق عليه شركة العنان التي ذكرها الفقهاء[2] والتي تعني: (اشتراك في مال ليتجر به في نوع من أنواع التجارة أو في عموم التجارات ويتم التحاسب بين الشريكين أو

([1]) سراج الدين عثمان مصطفى، الصيغ التمويلية ومخاطرها الشرعية والمصرفية "في مجلة المصارف- الخرطوم" اتحاد المصارف السودانية، العدد 22 2006م، ص: 64.

([2])سراج الدين عثمان مصطفى، مرجع سابق، ص: 65.

الشركاء عند نهاية السنة المالية، وجاء في توصيات مؤتمر المصرف الإسلامي بدبي (أن المشاركة تقرها الشريعة الإسلامية إذا كان نشاطها حلالاً وما يرزق الله به من ربح يوزع بين الشريكين أو الشركاء بنسبة رأس مال كل منهم وأن تكون الخسارة بنفس النسبة إذا الغنم بالغرم، فإذا كان أحد الشركاء قائماً بإدارة الشركة، فتخصص له نسبة من صافي الربح يتفق عليها، على أن يوزع باقي الربح بعد ذلك فيما بين الشركاء حسب حصصهم في رأس المال.

2/ المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك:

وهي المشاركة التي يساهم فيها المصرف الإسلامي في رأس مال شركة أو مؤسسة تجارية أو عقار أو مصنع أو مزرعة أو أي مشروع تجاري آخر مع شريك أو أكثر وعندئذ يستحق كل طرف من أطراف هذه الشركة نصيبه من الربح بموجب الاتفاق الوارد في العقد، مع وعد المصرف الإسلامي بالتنازل عن حقوقه عن طريق بيع أسهمه إلى هؤلاء الشركاء على أن يلزم هؤلاء الشركاء بشراء تلك الأسهم والحلول محله في الملكية، سواء تم ذلك بدفعة واحدة أو دفعات متعددة وحسب ما تقتضيه الشروط المتفق عليها.

المرابحة للآمر الشراء:

المرابحة في اللغة مصدر من الربح وهو الزيادة.

وفي الاصطلاح: هي بيع الثمن الأول مع زيادة ربح أو هي بيع برأس المال وربح معلوم، وفي القطاع المصرفي نجد أن هذه الصيغة تمثل الصيغة الأكثر تفضيلاً في المعاملة وتسمى المرابحة للأمر بالشراء.

وتعريفها "هي أن يتفق المصرف والعميل على إذ يقوم المصرف بشراء البضاعة عقاراً أو غيره، ويلتزم العميل أن يشتريها من المصرف بعد ذلك، ويلتزم المصرف بأن يبيعها له، وذلك بسعر عاجل أو أجل، تحدد نسبة الزيادة فيه على سعر الشراء مسبقاً.[1]

عناصر المرابحة للآمر بالشراء:

1. طلب شراء مقدم من العميل إلى المصرف، تحدد فيه السلعة المطلوبة ومواصفتها يقابل هذا الطب قبول من المصرف.
2. شراء المصرف للسلعة نقداً ويبعها للأمر بالشراء نقداً أو بأجل.

([1]) تحرير فخري حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، المملكة العربية السعودية، ط:1، 1995م، ص: 30

3. اتفاق مسبق على الثمن أو الربح.
4. وعد من الأمر (العميل) بشراء السلعة بعد تملك المصرف لها، يقابله وعد من المصرف ببيع السلعة المطلوبة للأمر بالشراء.

وقد أختلف الفقهاء في هل يعد طلب الأمر بالشراء التزاماً للمصرف أو للأمر نفسه بشراء السلعة محل العقد؟ وقد أجمع الفقهاء في المذاهب الأربعة على عدم جواز الزام الأمر بالشراء بشراء السلعة موضوع النقد إذا قرر النكوص عن وعده، ولكن فيها يخص المصرف فقد رأي بعض الفقهاء أنه يلزم المصرف دون العميل بشراء السلعة موضوع التعاقد، إلا أن جمهور الفقهاء قد ذهبوا إلى القول بعدم إلزام أي طرف من الأطراف في هذا العقد، بل أن بعضهم عد ذلك ضمن بيوع العينة التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إلا أنه ومراعاة لمصلحة المصرف فإنه يمكنه أن يطلب من العميل (طالب الشراء) تقديم تعهد موثق ومصدق من قبل الجهات المعنية بنص على تحمل العميل كل يلحق بالمصرف من أضرار ناجمة عن هذا العقد في حالة نكول العميل (طالب الشراء) عن الشراء.

بيع السلم:

هو عقد بموصوف في الذمة يبذل أو يعطي عاجلاً[1] أي أن البضاعة المشتراه دين في الذمة ليست موجودة أمام المشترى ومع ذلك فإنه يدفع الثمن عاجلاً للبائع وهذا النوع من البيوع مستثنى من بيع ما لم يخلق ويشترك السلم والقرض في أن كل منها إثبات مال في الذمة بمبذول في الحال.

وأركان بيع السلم ثلاث: هي: العاقدان والصيغة (الإيجاب والقبول) والمعقود عليه.

شروط بيع السلم:

1. أن يكون منضبطاً (معلوم الكرم والهية والصفة): كل ما يمكن انضباطه فإنه جائز السلم فيه لأنه مما تدعو إليه الحاجة.
2. أن يكون معلوم الوصف.
3. الأجل أي أن يكون الأجل معلوماً كالشهر ونحوه.
4. كون السلم فيه في الذمة فإن السلم في عين لم يصح.

([1]) الصديق طلحة محمد رحمه، بيع السلم، الخرطوم، مطبعة العلمة، 2001، ص: 49

5. أن يكون المسلم فيه عام الوجود في محله.
6. أن يقبض رأس المال في المجلس.

ونجد أن هذه الصيغة تعمل بها المصارف الإسلامية في الخليج في معظم السلع بينما في السودان تتعامل المصارف فقط في القطاع الزراعي بهذه الصغية.

الاستصناع (المقاولة):

هو عقد بيع على مبيع في الذمة شرط فيه العمل، ويقال للمشترى مستصنع وللبائع صانع وللشيء مصنوع.[1]

وعقد الاستصناع بجمع بين صفتين صفة بيع السلم من حيث جواز وروده على مبيع غير موجود وقت العقد، وصفة البيع المطلق العادي من حيث جواز كون الثمن فيه ائتماناً لا يجب تعجيله كل في السلم.

القرض الحسن:[2]

عرفنا أن المصارف الاسلامية لا تمنح المتعاملين معها قرضا بالمعني الذي تقوم به المصارف التقليدية ،كما انها لا تقوم بخصم الكمبيالات كما هو الحال في المصارف التقليدية ،وذلك لانه لايجوز للمصرف تقاضي اي زيادة عن المبالغ الممنوحة في هذه الحالة،فأيما قرض جرَ منفعة فهو ربا ،لاكن هنالك حالات يكون فيها المتعامل مع المصرف الاسلامي متضطراً للحصول علي نقد لاي سبب من الاسباب ،فقد يحتاج نقوداً للعلاج او التعليم او للسفر وغيرها،وليس من المعقول ألا يلبي المصرف الاسلامي حاجة هذا الزبون لسببين هما:

1_ ان مصحلة هذا الزبون مرتبطة بالمصرف الاسلامي ، فهو يودع نقوده في ويشتري منه ويتعامل معه في جميع اموره المجدية ، مما يعني أستفادة المصرف من الزبون.

2_أن هنالك مسؤولية اجتماعية تقع علي عاتق المصرف، وهو مدً يد العون المساعدة للمجتمع الذي يعمل فيه ، وأهم ما يمكن أن يقدمة الي أعضاء هذا المجتمع هنا هو إبعادهم عن الأقتراض بالفائدة ، لذلك يتم منح أي فرد من افراد المجتمع المسلم هذا القرض سواء كان زبون للمصرف أم لا .

([1]) محمود عبد الكريم احمد الرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، عمان، دار النفايس للنشر والتوزيع 2001، ص: 152.

[2] سمحان حسين محمد، العمليات المصرفية الأسلامية ، مطابع عين شمس عمان ، ص 98

مصادر تمويل القرض الحسن :

1- يتم تمويل صندوق القرض الحسن من اموال المصرف الخاصة .

2- الأمول المودعة لدي المصرف علي سبيل (حسابات الإئتمان)

3- الأموال المودعة من قبل الجمهور في صندوق القرض الحسن التي يفوضون المصرف لأقراضها للناس قرض حسناً

الفصل الثاني

دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

(إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)

المبحث الأول واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

المبحث الثاني: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثالث: مصادر تمويل **المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالأردن والجزائر**

الفصل الثاني

دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

(إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)

تمهيد

يناقش هذا الفصل واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن والجزائر ومصادر تمويل كل منهما.

المبحث الأول

واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

يناقش هذا المبحث مفهوم الأردن للمشروعات الصغيرة بالإضافة إلى تطور حجم هذه المشروعات وتصنيفها.

رؤية ومفهوم الأردن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد في الأردن تعريف قانوني أو رسمي محدد لمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واقتصر على محاولات بعض الباحثين والدارسين، فعلى سبيل المثال عرف د .ربيع الدجاني المشروعات الصغيرة جدا بتلك التي توظف أقل من (5) عمال، أما الصناعات الصغيرة فتوظف ما بين – 20) (50عاملا[1] .

كما عرف د .تيسير أبو جابر وأكرم كرمول، الصناعات الصغيرة جدا بتلك الصناعات التي توظف ما بين (15-5) عاملا والمتوسطة ما بين (25-16) عاملا .

أما دائرة الإحصائيات العامة في الأردن فقد اعتمدت التصنيف التالي لهذه المشروعات بعد عام 2000لأغراض المسوحات الاقتصادية في الأردن.

(4 – 1)عمال	مشروع صغير جدا
(19 – 5)عاملا	مشروع صغير
(49 – 20)	مشروع متوسط

[1] مناور حداد، دور البنوك في المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة (إضاءة من تجربة الاردن والجزائر)، جامعة اربد الأهلية للشئون الاكاديمية يومي 17-18/ ابريل/2006، ص: 20

اولا: تطور حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن :

جدول رقم(2_1)

نسبة وأعداد العاملين والمنشآت الاقتصادية لعام2002 م

حسب فئة العمالة في الأردن

فئة حجم العمالة	عدد العاملين	الفئة	عدد المنشآت	النسبة
1 – 4	190128	27.47	105662	89.21
5 – 19	80102	11.66	10485	8.80
20 – 49	42419	6.13	1386	1.67
50 – 99	30995	4.48	446	0.38
100فأكثر	348427	5.24	513	0.44
المجموع	692070	100.00	118493	100.00

المصدر :د .مناور حداد، د .حازم الخطيب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مجلة ارب للبحوث والدراسات – المجلد (9) العدد /2005 الأردن عمان /جدول رقم (3) ص 128

تظهر البيانات الواردة في الجدول رقم (2_1) بنسبة وأعداد والمنشآت الاقتصادية في الأردن لعام 2002م ما يلي :

- بلغ عدد المؤسسات الصغيرة جدا (4-1) عمال(، (105662) منشأة بنسبة (89.21%) من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في الأردن وعددها (118493) أما حجم الأيدي العاملة في هذه المنشآت فقد بلغ (190128) عاملا بنسبة (27.47%) من إجمالي حجم الأيدي العاملة في المنشآت الأردنية .
- بلغ عدد المشروعات الصغيرة (19-5) عاملا (10485) منشأة بنسبة (8.80%) من إجمالي المنشآت الاقتصادية في الأردن، ويعمل في هذه المؤسسات حوالي (80102) وبنسبة (11.66%) من حجم الأيدي العاملة في هذه المنشآت الاقتصادية .

بلغ عدد المنشآت المتوسطة (49 – 20) عاملاً أي بنسبة (6.13%) من حجم الأيدي العاملة في المنشآت الاقتصادية في الأردن، ويعمل في هذه المؤسسات حوالي (80102) وبنسبة (11.66%) من حجم الأيدي العاملة في هذه المنشأة الاقتصادية .[1]

[1] مناور حداد، مرجع سابق، ص: 21

بلغ عدد المنشآت المتوسطة 49-20) عاملا (1386) (منشأة، بنسبة (1.67%) من إجمالي المنشآت الاقتصادية في الأردن، وتستوعب حوالي (42419) عاملاً أي بنسبة (6.13%) من حجم الأيدي العاملة في المنشآت الاقتصادية في الأردن.

والخلاصة، أننا نستطيع القول المنشآت الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته 99.68) (%من إجمالي المنشآت الاقتصادية الأردنية أي حوالي (117533) منشأة خلال عام 2002 ، أما حجم القوى العاملة في هذه المنشآت تشكل ما نسبته (45.26%) من إجمالي حجم الأيدي العاملة في المنشآت الاقتصادية أي حوالي (312649) عاملا خلال عام 2002م[1]

ثانيا :تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن :

جدول رقم(2_2)

أعداد ونسب المنشآت الاقتصادية في الأردن لعام2002 م

(حسب النشاط الاقتصادي)

النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت	النسبة المئوية
تجارة الجملة والتجزئة وأخرى	70457	59.94
الصناعة التحويلية	17451	18.84
الأنشطة العقارية والتجارية	7713	6.57
الفنادق والمطاعم	5214	4.44
الصحة والعمل الجماعي	3949	3.36
النقل والتخزين والاتصالات	1943	1.66
التعليم	1667	1.42
الإنشاءات	1377	1.18
الوساطة المالية	164	1.04
الإدارة العامة والضمان الاجتماعي	33	0.03
التعدين واستخراج المحاجر	95	0.08
أنشطة خدمات أخرى	7473	6.36
المجموع	11533	100.00

المصدر :د .مناور حداد، د .حازم الخطيب، دورالمشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، ، ص .131

[1] مناور حداد، مرجع سابق، ص: 22

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم(2_2) إلى ما يلي:

بلغ عدد المنشآت الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وأخرى) (70457منشأة ، بنسبة (59.94) من إجمالي عدد هذه المنشآت البالغة (117533)منشأة . وتأتي في المرتبة الأولى.

يحتل قطاع الصناعة التحويلية المرتبة الثانية ، حيث بلغ عدد المنشآت فيه (17451) منشأة، بنسبة (% 18.84) من إجمالي عدد المنشآت قطاع الأنشطة العقارية والتجارية يحتل المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد المنشآت فيه (7713) منشأة ، بنسبة (% 6.57) من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية في الأردن.

قطاع الفنادق والمطاعم احتل المرتبة الرابعة ، حيث بلغ عدد المنشآت في هذا القطاع (5241) منشأة ، بنسبة (4.44%) من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية في الأردن . في المرتبة الخامسة جاء قطاع الصحة والعمل الجماعي بنسبة (3.360%) ، في السادسة قطاع النقل والتخزين بنسبة) (1.66%، وفي السابعة قطاع الإنشاءات بنسبة (1.18%) ، وفي الثامنة قطاع الوساطة المالية بنسبة ..(1.04%) الخ .[1]

المبحث الثاني

واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يناقش هذا المبحث مفهوم الجزائر للمشروعات الصغيرة وحجم هذه المشروعات بالإضافة إلى تصنيفها.

رؤية ومفهوم الجزائر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

ميز القانون الجزائري في المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عام2001 م ما بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة جدا كما هو مبين في الجدول رقم (3)

جدول رقم(2_3)

[1] مناور حداد، مرجع سابق، ص: 23

تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري

نوع المؤسسة المواصفات	المتوسطة	الصغيرة	الصغيرة جدا(المصغرة)
عدد العمال	50 – 250	10 – 49	1 – 9
رقم الأعمال دينار (جزائري) رأس المال	200ملي ون 2 – مليار	200مليون	20مليون
الحصيلة السنوية	(500 – 100)مليون	100مليون	10مليون

المصدر:د .عبد الرحمن عنتر، د .عبد الله بلوناس /مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية /مجلة أبحاث روسيكادا، عدد رقم(1) ، ديسمبر2003 م .

ومن خلال الجدول رقم (2_3) يتضح لنا أن المشروع الجزائري قد اعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على معياري حجم العمالة و رأس المال .[1]

اولا :تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

جدول رقم(2_4)

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للسنوات 2003 – 1999م

السنوات	عدد المؤسسات
1991	22382
1992	20207
1993	23207
1994	26212
1995	177365
1999	159507
2001	179893
2002	188564
2003	189552

المصدر :أ.د ناجي بن الحسين، آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة العدد2/2004 ، جدول رقم(4) ، ص 94

تشير الإحصاءات والبيانات الواردة في الجدول رقم (2_4) بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قد ازدادت من22382) مؤسسة عام 1991 إلى (20207) مؤسسة عام 1992، ثم ارتفعت إلى (177365) مؤسسة صغيرة ومتوسطة ، ثم أصبحت عام) 2003

[1] مناور حداد، مرجع سابق، ص: 24

(23207مؤسسة عام . 1993 ثم أصبحت عام ((189552)(1995 حسب إحصاءات نهاية عام 2003 تشير البيانات إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة جدا) المصغرة أقل من 10 عمال (قد بلغ عددها (180188 مؤسسة ، أي بنسبة (% 95.06) من إجمالي المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ، البالغة (189552) مؤسسة. أما 49(عاملا (فقد بلغ عددها (8042) مؤسسة أي بنسبة(4.24%) من إجمالي المؤسسات في الجزائر في - المؤسسات الصغيرة (50 - 250) عاملا (1322)مؤسسة ، أي بنسبة % 0.70 من إجمالي عدد المؤسسات الاقتصادية - حين بلغ عدد المؤسسات المتوسطة50))في الجزائر . و تشير الإحصاءات نفسها إلى أن المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة قد بلغ عددها (189552) مؤسسة يعمل بها .

حوالي (538055) عاملا ، وتضيف البيانات أن المؤسسات المصغرة تستوعب (0.35%) من إجمالي العاملين ، أما المؤسسات)الصغيرة والمتوسطة) أكثر من 10 عمال (فيعمل فيها حوالي (0.65%) من إجمالي عدد العمال. [1]

ثانيا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

جدول رقم(2_5)

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي في الجزائر لعام2003

قطاعات النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
البناء والأشغال العمومية	57255	30.21
التجارة والتوزيع	31568	16.69
النقل والاتصالات	17388	9.19
خدمات العائلات	15132	7.92
فنادق، مطاعم، مقاهي	12410	6.55
الصناعات الغذائية	12354	6.52
قطاعات أخرى	43445	22.92
المجموع	189552	100.00

المصدر :أ.د ناجي بن حسين، آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/، ص 95

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء والأشغال العمومية (57255) مؤسسة بنسبة (30.21%)من إجمالي عدد المؤسسات البالغ (189552) مؤسسة، وهي تأتي في المرتبة الأولى، وتشكل الأغلبية فهي تقترب من الثلث تقريبا .

[1] مناور حداد، مرجع سابق، ص: 25

يأتي في المرتبة الثانية) قطاع التجارة والتوزيع (وبلغ عدد المؤسسات في هذا القطاع (31568) مؤسسة بنسبة (16.69%) من إجمالي عدد المؤسسات .

قطاع النقل والاتصالات يحتل المرتبة الثالثة، وبلغ عدد المؤسسات في هذا القطاع (17388) مؤسسة، بنسبة (9.19%) من إجمالي عدد المؤسسات .

بلغ عدد المؤسسات في قطاع خدمات العائلات (15132) مؤسسة، بنسبة (7.92%) من إجمالي المؤسسات ويحتل هذا القطاع المرتبة الرابعة .

يأتي في المرتبة الخامسة قطاع) الفنادق، المطاعم، المقاهي(، وبلغ عدد المؤسسات في هذا القطاع (12410)مؤسسة بنسبة (6.55%) من إجمالي عدد المؤسسات .. الخ .[1]

المبحث الثالث

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالأردن والجزائر

يتناول هذا المبحث مصادر تمويل المشروعات الصغيرة بالأردن والجزائر بالإضافة إلى أهم التحديات والمعوقات التي تواجه هذه المشروعات ودعم وتطوير وتمويل هذه المشروعات بالأردن والجزائر .

لا أحد ينكر أهمية مصادر التمويل الواجب توافرها عند البدء بإنشاء أي مشروع ولا أحد ينكر أن مشكلة التمويل هي الأكثر إلحاحا بالنسبة للمشروعات الصغيرة في الدول النامية ذات الاقتصاديات الهشة وغير المستقرة ، هناك نوعان من التمويل

أ -**التمويل الذاتي :** في الغالب يتم التمويل عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع ، أو اللجوء إلى بعض الأصدقاء والمعارف كشركاء ، أو يتم التوسع في المشروع من خلال أرباحه .وفي أغلب الأحيان هذا التمويل يكون غير كاف لإقامة المشروع مما يجعل كثيرًا من أصحاب المدخرات الشخصية والعائلية يعزفون عن إقامة مثل هذه المشروعات.

ب -التمويل الخارجي:

يقصد به الاقتراض من البنوك التجارية أو المؤسسات المالية ، وهو أحد أنواع المصادر الرئيسية لتمويل هذه المشروعات ، فالملاحظ أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تلجأ إلى مصادر تمويل خارجية تساعدها في تنمية نشاطاتها المتزايدة ، بمعنى آخر أن صاحب المشروع يستطيع أن

[1] مناور حداد، مرجع سابق، ص: 26

يقترض من البنك التجاري أو من مؤسسة مالية متخصصة شأنه شأن الشركات المساهمة ، ويمكن إجمال مصادر التمويل الخارجي بما يلي:

-الائتمان التجاري ، التسهيلات الائتمانية المصرفية ، قروض المؤسسات المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة. [1]

بصفة عامة نستطيع القول أنه كلما صغر حجم المشروع كلما اعتمد على موارده الذاتية والعائلية والشخصية ، و قل اعتماده على البنوك التجارية والمؤسسات المالية في تمويله ، وكلما كبر حجم المشروع كلما اعتمد على البنوك التجارية والمؤسسات المالية في التمويل وقل دور التمويل الذاتي .

المطلب الاول

أهم التحديات والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحديات ومعوقات عديدة عندما ترغب في الحصول على تمويل مشروعاتها وخاصة من التمويل التقليدي) البنوك التجارية (ويمكن إيجاز هذه التحديات والمعوقات بما يلي() :

1-أصحاب البنوك التجارية) الممول التقليدي (وخصوصًا المتحفظة منها ، لا تميل إلى منح القروض للمشروعات الصغيرة لاعتقادها أن نسبة فشل وتعثر هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة عالية وعليه تكون مخاطرة عالية تجاه

2-البنوك التجارية تعتمد بشكل عام على العملاء من التجار وأصحاب المشروعات الكبيرة التي لها تجربة طويلة مع البنوك ، أي أن البنوك التجارية تتحيز في منح القروض إلى المشروعات الكبيرة مقارنة مع المشروعات الصغيرة لأسباب عديدة ، أهمها : انخفاض المخاطر، و انخفاض تكلفة معاملة الأقراص ، وغيرها...

3-الإجراءات الإدارية الداخلية التي تطلبها البنوك التجارية من أصحاب هذه المشروعات للحصول على قرض تساوي نفس الكلفة تقريبًا للقروض التي تمنحها البنوك التجارية للمشاريع الكبيرة.

4-تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلل في توثيق المعلومات مثل السجلات المحاسبية ، والبيانات المالية التي تحكم على كفاءة وفاعلية المشروع.

[1] مناور حداد، مرجع سابق، ص: 27

5-المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على توفير الضمانات للقروض التي ترغب في الحصول عليها من البنوك التجارية والمتمثلة في أكثر الأحيان في ضمانات العقار ، إضافة إلى رفع سعر الفائدة .

6-غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وعليه يجب إيجاد حزمة من التشريعات والقوانين المحفزه للمشاريع الصغيرة.

7-عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير المعلومات لإقامة مثل هذه المشاريع.

8-انخفاض مستوى التكنولوجيا التي تتعامل معها المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أولاً :تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن :

لا شك أن مصادر التمويل هي الشريان الرئيسي والعمود الفقري لتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفيما يلي أهم مصادرالتمويل لهذه المشاريع في الأردن.

1-الشركة الأردنية لضمان القروض

هي شركة مساهمة عامة محدودة تأسست عام 1994 م ، برأس مال قدره (7) ملايين دينار أردني ، ثم تم زيادة رأسمالها إلى (10) مليون دينار عام 1995 م ، ويساهم البنك المركزي الأردني في هذه الشركة بنسبة (47.75) من إجمالي المال المصرح به . بالإضافة لعدد من البنوك التجارية الأردنية ومؤسسات مالية أردنية أخرى . [1]

[1] مناور حداد، مرجع سابق، ص: 28

جدول رقم(2_6)

أهم انجازات الشركة خلال الفترة(30/3/2005 – 1994)

برامج الضمان	عدد القروض	المبلغ الممنوح مليون دينار	المبلغ المضمون مليون دينار
المشاريع الصغيرة	2053	5204	30.8
القروض الإسكانية	4044	89.6	62.5
قروض الحاسبات الآلية	170	0.12	0.09
شراء الأراضي السكنية	15	1.13	1.07
التمويل الصناعي	85	14.3	9.1
تمويل رأس المال العام للمصدرين	271	22.6	14.3
المجموع	1638	180.15	117.86

المصدر /د .محمد سعيد الحمامي، فرص وتحديات صناديق ضمان القروض /حالة الأردن المؤتمر السنوي الثاني عشر /الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية2005 م .

ملاحظة :بلغ إجمالي المبالغ المدفوعة للبنوك التجارية (2.95) مليون دينار أردني .

1 / **الشركة لضمان القروض ، التقرير السنوي العاشر لعام 2003 ، ص1**

يشير الجدول رقم (2_6) إلى مايلي: –

-بلغ عدد القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة خلال الفترة 1994) إلى الربع الأول من عام 2005 ((2053قرضًا .[1]

-المبلغ الممنوح للمشروعات الصغيرة للفترة نفسها قد بلغ (5204) مليون دينار

-المبلغ المضمون للمشروعات الصغيرة للفترة نفسها قد بلغ (6638) قرضًا.

-حجم المبلغ الممنوح لهذه القروض قد بلغ (180.15) مليون دينار أردني.

-حجم المبلغ المضمون لهذه القروض قد بلغ (117.86) مليون دينار أردني.

[1] مناور حداد، مرجع سابق، ص: 29

2/ مؤسسة الإقراض الزراعي

تأسست عام 1959 م وباشرت عملها عام 1960 م

وفيما يلي عدد القروض التي قدمتها مؤسسة الإقراض الزراعي منذ عام 1995 م ولغاية 2002 م
()

-حجم القروض التي قدمتها المؤسسة منذ عام 1995 م وحتى عام 2002 م قد بلغ (27098) قرضًا وبقيمة (155848569 دينارًا أردنيًا) .

-بلغ إجمالي القروض التي قدمتها المؤسسة منذ عام 1960 م وحتى نهاية عام 2002 م نحو (318مليون دينار أردني كقروض إنمائية) متوسطة وطويلة الأجل (، وتشغيلية) موسمية قصيرة الأجل.

-بلغ عدد المنتفعين من هذه القروض خلال الفترة نفسها (134) ألف مزارع أردني.

3/بنك الإنماء الصناعي الأردني

-تأسس عام 1965 م ، وهو مؤسسة متخصصة في الإقراض طويل ومتوسط الأجل للمشاريع الصناعية والسياحية ، وبعض القطاعات الخدمية.

-بلغت عدد القروض الممنوحة من قبل البنك حتى نهاية عام 2003 م (2843) قرضًا.

-بلغ قيمة القروض (390830000) دينار أردني.

- بلغ عدد القروض الممنوحة من قبل البنك للحرفيين والصناعات اليدوية والصغيرة (1921) قرضًا ، بقيمة 0 1671)) مليون دينار أردني.

4/بنك تنمية المدن والقرى

-تأسس عام 1979 ، ورأس ماله حوالي (10455) مليون دينار أردني

-يوفر التمويل طويل الأجل لإقامة مشاريع خدمية إنتاجية وغالبًا ما تكون مشاريع صغيرة ومتوسطة.

-بلغ عدد القروض الممنوحة لعام 2000 م (3461) قرضًا. [1]

5 / الشركة الاقتراضية غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة

[1] مناور حداد، مرجع سابق، ص: 30

-تأسست عام 1999 ، وهي شركة محدودية المسؤولية ، و لا تهدف للربح ، و مملوكة بالكامل لمؤسسة نور الحسين ، ومؤسسة الملك الحسين بن طلال تهدف إلى توفير القروض لأصحاب المشاريع الصغيرة جدًا في الأردن.

-قيمة القروض الممنوحة منذ التأسيس ولغاية ((14 2004 مليون دينار أردني

-قيمة محفظة القروض القائمة (3) ملايين دينار أردني

-عدد القروض المصرفية منذ التأسيس حوالي (25) ألف قرض

-بلغ حجم القروض المصرفية منذ بداية عام 2005 حوالي (1.9) مليون دينار

-عدد العملاء الحاليين (9646) عميلا.

-عدد القروض المصروفة للنساء منذ التأسيس (12) قرض.

-عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة حوالي (3500) مشروع

6/ هناك مؤسسات تمويلية أخرى حكومية وغير حكومية ، مثل وزارة التنمية الاجتماعية ، و صندوق المعونه الوطنية ، ومؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام ، و صندوق إقراض التنمية والتشغيل ، ووكالة الغوث الدولية ، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية ، والاتحاد العام للجمعيات الخيرية ، و صندوق إقراض المرأة ، و مؤسسة الإسكان التعاونية ، و الشركة الأردنية ، لتمويل) المشاريع الصغيرة.) [1]

7/ بلغ رأس مال الإقراض لتمويل المشروعات الصغيرة في الأردن حتى اية عام 2000 حوالي) (88مليون دينار ، يساهم رأس المال الحكومي فيها بنسبة (% 87) ، وقد بلغت عدد القروض للمشروعات الصغيرة حتى نهاية العام نفسه (200493) قرضًا ، بقيمة ((318 مليون دينار أردني ، كما تشير البيانات إلى أن معدل القروض الشهرية قد بلغ (3063) طلبًا ،منها نسبة) (% 0.43قدمت للمؤسسات الحكومية و(% 0.75)للمؤسسات غير الحكومية ، ويقدر حجم الطلب الشهري على تمويل المشروعات الصغيرة بحوالي (4.4)مليون دينار منها (3.5) مليون دينار على المؤسسات الحكومية ، و (900)ألف دينار على المؤسسات غير الحكومية .

ثانيا: تمويل وتطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

[1] مناور حداد، مرجع سابق، ص: 31

1-إنشاء (600000) مؤسسة تستوعب حوالي (6) ملايين فرصة عمل خلال السنوات العشر القادمة.

كما خصص البرنامج الأساسي في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي ((66445000 يورد منها (57) مليون يورد منحة من الاتحاد الأوروبي من أجل تطوير (300) مؤسسة. [1]

2- خصص برنامج الأمم المتحدة للتنمية مبلغ (11.4) مليون دولار منذ عام 2000 من أجل تطوير الإنتاج والاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

3- خصصت وزارة الصناعة (150) مليون دينار جزائري لإعادة تأهيل (30 مؤسسة صناعية.)

4-في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي لعام 2001 م تم تخصيص (2) مليار دينار جزائري خلال (3سنوات (لتمويل تحسين المناطق الصناعية

5- أقرت إجراءات لصالح تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر صدرت عام 2004 م متمثلة في إنشاء صندوقين جديدين ،الأول لضمان القروض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره (30) مليار دينار جزائري ، والثاني صندوق ضمان أقطا ر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره (3.5) مليار دينار جزائري.

6- تسعى الجزائر خلال السنوات الأخيرة لتطوير علاقاتها مع الشركات الأجنبية من أجل تطوير وتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الاتحاد الأوروبي ، البنك الدولي

7- في عام 2003 تم تخصيص (120000) أورو لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الغرف التجارية والصناعية لكل من ميلانو بإيطاليا وبرشلونه بإسبانيا .

[1] مناور حداد، مرجع سابق، ص: 32

الفصل الثالث

المشروعات الصغيرة في السودان

المبحث الأول: تعريف وأهمية المشروعات الصغيرة في السودان

المبحث الثاني: التمويل الأصغر في السودان

المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات المشروعات الصغيرة في السودان

الفصل الثالث

المشروعات الصغيرة في السودان

يناقش هذا الفصل تعريف وأهمية المشروعات الصغيرة في السودان وتجربة السودان في التمويل الأصغر والمشاكل والمعوقات التي تواجه هذه المشروعات .

المبحث الأول

يتناول هذا المبحث تعريف وأهمية المشروعات الصغيرة في السودان

تعريف وأهمية المشروعات الصغيرة في السودان:

أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة في السودان:

بذلت جهود مكثفة في السودان لإيجاد تعريف رسمي للمشروعات الصغيرة اعتماداً على معيار عدد العاملين وحجم رأس المال المستثمر، مع الأخذ في الاعتبار بقية المعايير الأخرى وفيما يلي يتم تناول هذه التعريفات بشيء من التفصيل:

1. معيار عدد العمال: هناك العديد من الجهات التي تستخدم معيار عدد العمال للتمييز بين المشروعات الصغيرة منها:
   أ- معهد البحوث والاستثمارات الصناعية الذي يعرف المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يستخدم ما بين 10 إلي 15 عامل[1].
   ب-اتحاد الصناعات السوداني يعرف المشروع الصغير بأنه كل مشروع مرخص به ويقل عدد العاملين فيه عن 10 عمال.
   ت-المنظمة العربية للتنمية الصناعية تعرف المشروع الصغير في السودان بأنه المشروع الذي يعمل فيه من 25 عامل أو أقل.
2. معيار حجم رأس المال المستثمر: هناك جهات اعتمدت على حجم رأس المال المستثمر كمعيار للتمييز بين المشروعات الصغيرة منها.
3. معايير أخرى: هناك جهات استخدمت المعيارين معا كمعيار عند التمييز بين المشروعات الصغيرة وهي:

[1] عبد المنعم محمد الطيب، تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الآليات الجديدة لتحرير التجارة- التجربة السودانية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغربية، الدورة الدولية المنعقدة خلال الفترة 25 حتى 28 مايو 2003، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ص: 105.

أ- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيرو) استخدمت المعيارين معاً عند تعريفها للمشروع الصغير بأنه الذي يستخدم قيمة الأصول الثابتة بالإضافة إلي التشغيل بأقل من 25 عامل.

ب- اتحاد غرفة الصناعات للأعمال الصغيرة والحرفيين التي تتبع لاتحاد عام أصحاب العمل في السودان عرف المشروع الصغير بالآتي: (الوحدات الصناعية التي تنتج السلع والخدمات بدون استخدم الآلات الحديثة وباستعمال المواد الخام المحلية).

ت- وزارة التنمية الاجتماعية: تعرف المشروع الصغير بالأسر المنتجة وهي الأسر التي لها المقدرة والاستعداد لتوفير بعض احتياجاتها اليومية عبر استخدام وسائل إنتاج تهدف نحو رفع مستوى معيشتها.

ث- مركز تطوير الإدارة: تعتبر الصناعة صغيرة إذا كان عدد المستخدمين في المصنع اقل من 25 شخصاً وكان رأس المال المستثمر في حدود نصف مليون دولار[1].

ج- معهد البحوث والاستثمارات الصناعية: يعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي تستخدم ما بين 10 إلي 50 عاملاً ويتراوح استثمارها بين 40 ألف إلي 200 ألف جنيه.

ح- أيضاً عرفت بأنها: تلك الصناعات التي تقبل التطوير والتحسين تمشياً مع فنون الإنتاج ورغبات المستهلكين بمستوى متوسط في كثافة رأس المال[2].

خ- كما عرفت بأنها: "الأعمال الصغيرة" تعرف بأنها تلك الأعمال التي تملك وتدار بواسطة شخص واحد يتخذ جميع القرارات على كافة المستويات والأنشطة ويخدم اقل من 50 عاملاً[3].

من واقع التعريفات السابقة التي تم استعراضها تبني مجموعة من الباحثين السودانيين التعريف التالي[4]:

(المشروعات الصغيرة هي تلك التنظيمات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير وتستخدم رؤوس أموال صغيرة "من مليون إلي مليوني دينار" وتوظف عدد محدود من الأيدي العامل 5 إلي 10 عمال" وتتبع الأساليب المرتبطة بالبيئة المحلية.

---

[1] عباس حسن منوفلي: الاستثمار في السودان عوامله ومجالاته بالتركيز على الاستثمارات الصغيرة لاستغلال الموارد الوطنية لتحقيق التنمية المتوازنة (الرياض: شركة مطابع نجد التجارية 1990م)ن ص: 30

[2] د. احمد الصديق جبريل، تمويل الصناعات الصغيرة في السودان بالتطبيق على تجربة بنك فيصل الإسلامي، اتحاد المصارف السوداني، مجلة المصارف، العدد الثاني، السنة الأولى، الخرطوم، اكتوبر2002م.

[3] Sayed Abbas, Small Business Financing Gap in the Sudan, discussion paper presented for the Economic Research institute, 1994p16.

[4] جعفر محمد وآخرون " المشروع الصغير أداة اقتصادية فاعلة لتوليد فرص العمل وزيادة الدخل"، ورشة عمل المشروعات الصغيرة فرص التشغيل والاستخدام المنتج – وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل قاعة الصداقة – الخرطوم 30 مايو 2007، ص:7

ثانياً: أهمية المشروعات الصغيرة:

إن المشروعات الصغيرة بطبيعتها جزءاً مهماً في النسيج الاقتصادي للبلاد، تنمي الملكية الفردية وتتيح فرصاً اكبر للقطاع الخاص الوطني لممارسة دوره في البناء الاقتصادي، لهذا فان أهمية المشاريع الصغيرة ليست اقتصادية فقط ولكنها اقتصادية واجتماعية[1].

إن المشروعات الصغيرة لها أهمية كبيرة لما تتميز به من مرونة وقدرة على التكيف مع رغبات واحتياجات العميل، بالإضافة إلي خدمة قطاعات من المجتمع لا يمكن للمشاريع الكبيرة القيام بها، كذلك يمكن للمشاريع الصغيرة أن تقدم خدمة للجمهور أفضل من الكبيرة، وعلى سبيل المثال المخابز البلدية والنسيج إليدوي (الأنوال)، فالمشكلة في تلك الحالات ليس الإنتاج، وتقديم الخدمة، ولكن درجة القرب من العميل، والقدرة على التكيف مع رغباته وحاجاته ومراعاته ومراعاة ظروفه وإمكانياته.

وبالرغم من قلة البيانات المتوفرة عن المشاريع الصغيرة في جمهورية السودان، وعدم وجود حصر شامل ودقيق يوضح أهميتها من منظور اقتصادي. علماً بأن السودان يتمتع بأكبر ثالث قاعدة صناعية في أفريقيا، وربما فاته مؤخراً الكمرون وكينيا. وتساهم المشاريع بنسبة ثلث الإيرادات الضريبية للدولة، وقد سجل قطاع المشاريع قفزة كبيرة في نموه حيث سجل 39.4% في عام 2000م مقارنة بنسبة 4.11% عام 1999م، وبذلك فقد ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 15% عام 1999م إلى 20.6% عام 2000م، وتعزى الزيادة إلي دخول البترول السوداني كعنصر جديد في قاعدة الإنتاج[2].

ولكن إذا نظرنا إلي مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي نجدها ضعيفة، وظلت تتأرجح بين 7% إلي 9% في السنوات الماضية، إذا ما قورنت بنسبة حجم الصناعة والتي تمثل حوالي 95% كصناعات صغيرة.

بما أن الاقتصاد السوداني ناشئ فان المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تكون من أكثر الوسائل فعالية في تحقيق التنمية الشاملة بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية، فهيكل الاستثمار حالياً ملائماً وكذلك في المستقبل المنظور تجد الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الفرصة متاحة لوفرة الموارد وتنوعها. وهناك فرصة متاحة في السوق المحلي والعالمي للمنتجات الطبيعية.

---

[1] حسن عثمان احمد، التخطيط الاستراتيجي لإقامة صناعات صغيرة ومتطورة، مرجع سابق، ص:2

[2] د. إبراهيم عبيد الله: ورقة عمل بعنوان أهمية الصناعات في التنمية والنهضة الصناعية الحديثة ، ورشة عمل الصناعية وآفاق المستقبل الخرطوم 2002م، ص8 - 7:

حسب نتائج المسح الصناعي 2005م فإن المنشآت الصغيرة في السودان تمثل 93% من مجموع المنشآت العاملة وهذه لا محال تنتج قيمة مضافة لا يستهان بها للدخل القومي وبالتالي جل العمالة يمكن أن يتم استيعابها في المشروعات الصغيرة أو المنشآت الصغيرة[1].

تعتبر المشروعات الصغيرة في السودان بالغة الأهمية نسبة لمساهمة تلك المشروعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص عمل لقطاع كبير من الخرجيين وكذلك العائدين من الاغتراب لأرض الوطن وللحد من البطالة المتفشية وسط الشباب تعتبر المشاريع الصغيرة نواة للمشاريع الكبيرة إذا ما وجدت الاهتمام الكبير من الدولة وأسهمت في علاج كل العقبات التي تواجهها خاصة إن السودان يتميز عن الدول الأخرى بثروات كبيرة زراعية وفي غير مواسمه تكن هناك ندرة في السلعة أن توفر مدخلات الإنتاج من تلك السلع وتوفر الأيدي العاملة والخرجيين في جميع التخصصات يتم تخريجهم سنوياً من الجامعات والكليات المتخصصة في جميع المجالات الصناعية والزراعية والهندسية. أي أن السودان تتوفر فيه كل مقومات نجاح المشرووعات الصغيرة ينقصها فقط التمويل الكامل لكل مراحل نموها بشروط ميسرة أو احتضان المشروعات الصغيرة من جهات متخصصة لتنهض بالصناعة والتنمية في السودان. (يري الباحث أن هناك تباشير خير في أهداف سياسات البنك المركزي في السودان للعام 2015[2]).

حيث تضمنت بنودها الآتي:

1.الاسقرار العام لمستوي الأسعار.

2.تحسين أداء ميزان المدفوعات بغرض تخفيض العجز إلي الحدود الأمنة المستدامة.

3.تحقيق إسقرارسعر الصرف عبر تنظيم وضبط سوق النقد الأجنبي.

4.المساعدة في تطوير سوق رأس المال بهدف جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية بما يحقق النمو الأقتصادي المستدام.

5.تحسين وتطوير إدارة العملة.

أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محركات التنمية و إحدى الدعامات الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية وذلك في جميع الاقتصاديات على اختلاف سياستها مخططة أم سوقية أو اختلاف مستويات تقدمها نامية أم على طريق النمو.

[1] صالح جبريل حامد أحمد، التمويل الأصغر في السودان (المفهوم، النموذج والتطبيقات) الجزء الأول-الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010م، ص:4

[2] منشورات بنك السودان المركزي (السياسة النقدية 2009)

بذلك ينظر إلي المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها وسيلة للحد من البطالة نظراً لكثافة عنصر العمل بها وانخفاض ما تستلزمه من رأس مال لخلق فرص العمل كما أنها وسيلة للتقريب بين الدخول في اتجاه تحقيق عدالة التوزيع وللتخفيف من حدة الفقر.

يمكن أن نبرز أهمية المنشآت الصغيرة من خلال النقاط التالية:

1. تضمن هذه المنشآت أن يسير النمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية جنباً إلي جنب مع تحقيق المساواة أو المشاركة، بهذا تعتبر المنشأة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة محركاً للنمو.
2. تسهم المنشآت في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد القومي من خلال دعم المنشآت الكبيرة عن طريق توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج أو من خلال التعاقد من الباطن مع المنشآت الكبيرة بتصنيع بعض مكونات أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي والتي تكون من غير المجزي اقتصادياً تنفيذها بواسطة المشروع الكبير.
3. تعمل هذه المنشآت على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة المولدة للدخل وكذلك الشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين.
4. تسهم الصناعات الصغيرة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول النامية مثل الهند وكوريا وتايون والفلبين كما تبرز أهمية الصناعات البيئية في إشباع الطلب السياحي على المنتجات الوطنية.
5. تقوم المنشآت الصغيرة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجة اكبر من المنشآت الكبيرة نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحاب تلك المنشآت والعملاء.
6. تساعد تلك المنشآت على استقلال موارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة في موقع متباعد والتي عادة ما تتقاعس المنشآت الكبيرة عن الكشف عنها واستقلالها تجارياً مثل أعمال المحاجر والمناجم الصغيرة ونشاط المزارع والمصائد الصغيرة[1].

ونظراً لأهمية هذا القطاع أولته دولاً كثيرة عناية خاصة تمثلت في إنشاء مؤسسة للتخطيط والإشراف ووضع برنامج تمويل ومتابعة مكانته من التطور وتحقيق نتائج حسنة[2]

[1] د. محمد فتحي صغر: مرجع سابق ص 21.

[2] فرحي محمد صالحي: المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن الغربي: الجزائر ة2006م، ص: 741

المبحث الثاني

التمويل الأصغر في السودان

يتناول هذا المبحث تجربة السودان في التمويل الأصغر كما يوضح تمويل بنك الأدخادر لمشروعات الصغيرة .

أولا: تجربة السودان في التمويل الأصغر:

منذ تأسيس وحدة للتمويل الأصغر ، في مارس 2007م، كذراع للبنك المركزي لتنفيذ رؤية تنمية وتطوير التمويل الأصغر ، فقد تم وضع إستراتيجية لدعم قطاع التمويل الأصغر من خلال مشروع يهدف إلي توسيع امتداد الخدمات المالية للوصول إلي الفقراء الناشطين إقتصادياً (القادرين على الكسب والإنتاج)[1] من خلال التعمق المالي، والتطوير المؤسسي، وتقديم التمويل للمصارف التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية والمساهمة الرأسمالية لمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة. بالإضافة إلي ترقية الربط بين مؤسسات التمويل الأصغر والجهاز المصرفي وبناء القدرات لوحدات التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي والمصارف المشاركة في المشروع.

قام بنك السودان المركزي بإصدار موجهات لمساعدة المصارف لتطوير آليات تقديم التمويل الأصغر من خلال الفروع القائمة بتأسيس نافذة منفصلة بالفروع ووحدة أو قسم منفصل بالمركز الرئيسي، أو فروع التمويل الأصغر قائمة بذاتها، إنشاء مصارف متخصصة للتمويل الأصغر . حيث أسست 9 مصارف وحدات منفصلة للتمويل الأصغر كما حددت موظفين محددين لتقديم خدمات التمويل الأصغر كما قامت بعض البنوك على تحويل عدد من فروعها إلي فروع متخصصة حسب خططها للعام 2009 وذلك مثل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي، إضافة إلي منح تصديق لبنك الخرطوم بإنشاء شركة تابعة له متخصصة في التمويل الأصغر.

ولتشجيع القطاعين العام والخاص لإنشاء مؤسسات متخصصة للتمويل الأصغر فقد تم تأسيس بنك الأسرة كشراكة بين القطاعين العام والخاص. حيث ساهم فيه بنك السودان بمبلغ 30 مليون جنيه ودعم مبادرات الولايات لتأسيس مؤسسات متخصصة في التمويل الأصغر حيث تم التصديق بمبلغ 5.000.000 جنيه (خمسة مليون جنيه سوداني) لإنشاء مؤسسة بكل ولاية وذلك بالمساهمة في رأس مال المؤسسة بمبلغ 2.000.000 جنيه (مليوني جنيه سوداني) وتمويلها بمبلغ 3.000.000 جنيه في المرحلة الأولى.

[1] د. صالح جبريل حامد (2010)، مرجع سابق ، الجزء الأول، مطابع العملة، السودان

تم تسجيل عدد 7 مؤسسات تمويل أصغر هي مؤسسة التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم، ومؤسسة التنمية الاجتماعية بولاية كسلا، وجمعية تطوير الأعمال الحرفية الصغيرة (باسيت) بولاية البحر الأحمر، ومؤسسة الجزيرة للتمويل الأصغر بولاية الجزيرة ومؤسسة براعة للتمويل الأصغر بولاية جنوب كردفان، ومؤسسة السباب للتمويل الأصغر بولاية الخرطوم، ومؤسسة المعاشين للتمويل الأصغر بالإضافة إلي تقديم الدعم الفني للتطوير المؤسسي وتمويله عبر وحدة التمويل الأصغر والشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر.

وقد قامت وحدة التمويل الأصغر بتنفيذ البرنامج التجريبي للتمويل الأصغر بهدف زيادة مقدرة المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر للوصول إلي المستهدفين، والعدالة في توزيع التمويل، وتقديم خدمات الادخار، وزيادة التحصيل وتحسن الأداء الإداري والمالي. حيث بلغت جملة الموارد التي خصصها بنك السودان للتمويل الأصغر 350.306 ألف جنيه تم استغلال مبلغ 221.663 ألف جنيه (72%) من التمويل الممنوح للبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر ومبلغ 42.051 ألف جنيه (14%) في المساهمات الرأسمالية ومبلغ 5.285 ألف (2%) في الدعم الفني (بناء قدرات، دعم مؤسسي، تدريب) ومبلغ 833 ألف جنيه في الترويج. فيما بلغ عدد المستفيدين 465.000 مستفيد[1].

زبائن التمويل الأصغر لا يقل عددهم عن 14 مليون، وبالتالي هذا الإنجاز في خمسة أعوام يمثل نسبة 3.3%، وهي نسبة ضئيلة جداً، وهذا مؤشر يوضح أن هناك تحديات تعوق التوسع في التمويل الأصغر لا ينكر أحد أن الدولة تمضي بخطى متسارعة في التوسع الأفقي والرأسي في تطوير وتجويد الأداء في قطاع التمويل الأصغر بدليل أن هنالك إنجازات عدة تمت تتمثل في:-

- تمت مراجعة القوانين والسياسات ببنك السودان المركزي وإصدار المنشورات.
- تمت مراجعة متطلبات الترخيص لبنوك التمويل الأصغر وتعدل لائحة ترخيص مؤسسات التمويل الأصغر لعام 2006م.
- تم تنقيح إجراءات منح التمويل الأصغر وضماناته وإصدار منشور الضمانات.
- تم وضع الإطار التنظيمي والرقابي لمؤسسات التمويل الأصغر .

- زيادة التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف في الأعوام 2007م – 2011م حيث ارتفع من 231 مليون جنيه سوداني في 2007م إلي 243 مليون جنيه في 2008 بنسبة زيادة 5%، وفي عام 2009م ارتفع إلي 335 مليون بنسبة زيادة 28%، وفي الربع الثالث

[1] تقرير وحدة التمويل الأصغر- بنك السودان، 2012م

من عام 2010م ارتفع إلي 450 مليون جنيه بنسبة زيادة 26%، وفي العام 2011م ارتفع بنسبة زيادة 25%.

- تم تقديم تمويل بالجملة في شكل مشاركات ومضاربات (بلغ نحو 221 مليون جنيه للمصارف والمؤسسات المالية من موارد بنك السودان المركزي).
- تقييم تجربة البنوك المتخصصة.
- تنويع نطاق الخدمة.
- تأسيس مؤسسات مالية ومصارف متخصصة (مساهمة بنحو 42 مليون جنيه في مصارف ومؤسسات من موارد بنك السودان المركزي).
- نشر الوعي عبر الترويج (تمويل هذا الجانب بنحو 0.8 مليون من موارد بنك السودان المركزي).
- تقييم الحاجة إلي انتشار بنوك جديدة متخصصة (نتج عنه تأسيس بنك الأسرة).
- برنامج بناء القدرات (تمويل برنامج بناء القدرات بنحو 4.4 مليون جنيه من موارد بنك السودان المركزي).
- تأسيس شركة لتنمية التمويل الأصغر SMDF.
- تقييم مستوى الأداء في الائتمان المقدم من المؤسسات في القطاع.

هذا يعتبر من نتائج إستراتيجية تطوير قطاع التمويل الأصغر والتي انتهت في العام 2011م. بدأ البنك المركزي بناءً على توجيه من المجلس الأعلى للتمويل الأصغر في الإعداد للإستراتيجية الخمسية القادمة لتطوير قطاع التمويل الأصغر، تأسيساً على مخرجات الخطة الخمسية السابقة.

جدول رقم (3-1)

أدناه يوضح التغطية المالية التي تمت لفقراء السودان بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر (2007م – 2012م)، بمليون (نسمة، زبائن، قروض).

السنوات	نسمة	أكبر من 18 سنة	معدل الفقر(رسمياً)	عدد الفقراء	فقراء أكبر من 18 سنة	زبائن البنوك	زبائن م. تمويل اصغر	% التمويل من المحفظة الكلية
2007	37.1	19.3	%55	20.4	9.0	0.049	%0.5	%1.6
2008	39.15	20.2	%44.1	17.3	9.4	0.134	%1.4	%1.5
2009	40.02	20.8	%46.5	18.6	9.7	0.102	%1.1	%1.0
2010	41.30	21.5	%49	20.2	10.0	0.094	%0.9	%2.0
2011	33.50	17.4	%51.4	17.2	.8	0.196	%2.4	%3.1
7/2012	34.30	17.8	%53.8	18.5	8.3	0.245	%3.0	%3.6

المصدر:د. صالح جبريل (2012-2007)م .

الإحصائيات الواردة في الجدول(3_1) توضح أن التمويل الأصغر حتى الآن يحتاج لمجهودات كبيرة حتى يتضح أثره وإن كان هناك تطور في نسبة المستفيدين وزيادة في حجم المحفظة.

تمويل بنك الإدخار والتنمية للمشروعات الصغيرة (2008_2014)

تمويل المشروعات الصغيرة حسب الولايات:

جدول رقم (3-2)

تمويل المشروعات الصغيرة حسب الولايات من 2010- 2014 بالاف الجنيهات

البيان	المبلغ	المبلغ %	العدد	العدد %
الخرطوم	90346913.64	64.99	48969	13.5
الجزيرة	77055427.33	5.53	45571	12.56
نهر النيل	66189616.2	4.75	33277	9.12
القضارف	54479438.6	3.91	28889	7.96
شمال كردفان	50212712.2	3.6	47778	13.17
النيل الابيض	40660640.8	2.92	27088	7.46
الشمالية	37863115.4	2.71	14871	4.10

المصدر: مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية .

تابع الجدول رقم (2-3)

البيان	المبلغ	المبلغ %	العدد	العدد %
جنوب دارفور	35165241	2.52	8827	2.43
جنوب كردفان	31044186	2.23	13417	3.69
كسلا	29151880.6	2.09	9416	2.59
النيل الازرق	22420749.2	1.61	11509	3.17
غرب دارفور	20247933.2	1.45	45267	12.48
شمال دارفور	19912235.3	1.43	20567	5.67
البحر الأحمر	1256780.4	0.18	7032	1.93
وسط دارفور	2968065	0.21	160	0.044
ولاية سنار	697342.4	0.14	14773	4.07
الإجمالي	392097158	%100	362638	%100

شكل رقم (2-3)

يوضح مبالغ تمويل المشروعات الصغيرة حسب الولايات من 2010-2014م

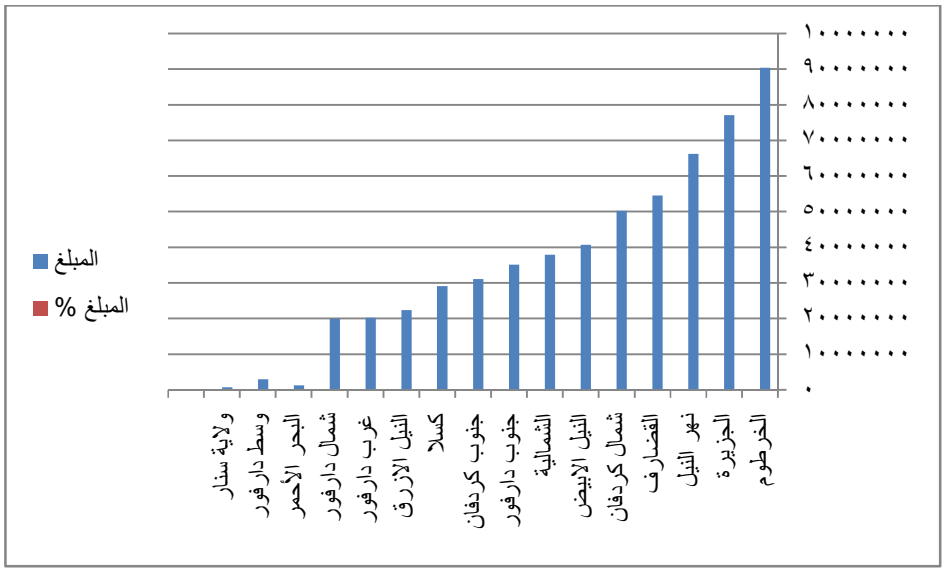

المصدر: اعداد الباحث من برنامج excel من الجدول (2-3)

شكل رقم (2-3)

يوضح عدد تمويل المشروعات الصغيرة حسب الولايات من 2010-2014

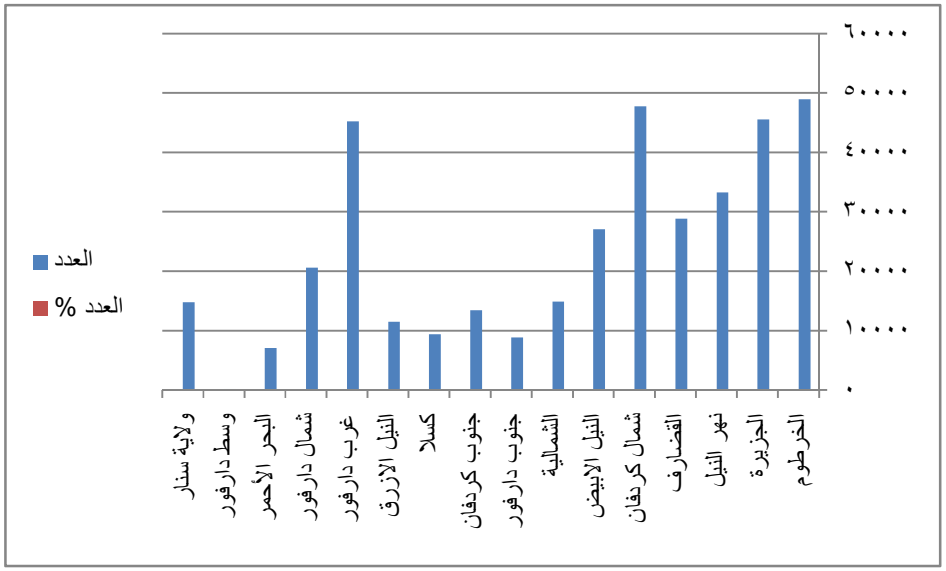

المصدر: اعداد الباحث من برنامج excel من الجدول (2-3)

من خلال الجدول (3-2) يتضح ان المصرف يعمل علي علي توظيف 80% من السقف التمويلي للتنمية الإجتماعية والتمويل الأصغر .

حيث بلغ التمويل الإصغر في ولايات السودان التي شملها مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية حتي نهاية العام 2014م .

حيث بلغ التمويل الأصغر القائم للمشروعات الصغيرة في ولاية الخرطوم (903469136.4) وبمعدل (64.99%)، وذلك لأن احتياج ولاية الخرطوم (1.5) مليون عمل مشروع صغير ، وبمتوسط تمويل قدره (20000) جنية إضافة الي توفر الخدمات والمشاريع الإنتاجية في العاصمة ، وبلغ والعدد الكلي للمستفيدين(48969) بمعدل(13.5%) ، وفي ولاية الجزيرة بلغ حجم التمويل (77055427.33) بمعدل (5.53%) وقد ساهم في مساعدات مختلفة للمزارعين بولاية الجزيرة بتوفير التمويلات اللازمة للزراعة وقد بلغت نسبة التمويل المستغل من جملة التمويل الزراعي بنسبة (3%) بحوالي تنفيذ (71%) من جملة التمويل المستغل ،وبلغ عدد المستفيدين(45571) بمعدل

(12.56%) ، وقد سجلة هذه والية الخرطوم والجزيزه اعلي نسب التمويل المستغل ، أما ولاية نهر النيل فقد كان الأهتمام بالقطاع الزراعي والحيواني ومنها مشروع الزهراء للدواجن ، ومشروعات الخرجيين ، والاستزراع السمكي ، اما ولاية القضارف فقد ساهم بنك الإدخار بنسبة (80%) من جملة التمويل ، وتقديم التمويل التجاري للانشطة الإقتصادية ودعم قطاع الصادر لتحقيق قيمة مضافة للمنتجات الزراعية ، ودعم محفظة الخرجيين بملغ (100) مليون جنية ، ويدعم ايضاً جمعيات الرعاة بمبلغ1(1.4) مليون جنية وعدد المستفيدين بلغ(584) ، وايضاً يستهدف صغار المزارعين لتمويل مشروعاتهم ومجال التمويل الأصغر الزراعي بلغ (476) مليون جنية .

وفي ولاية كسلا والقضارف فقد تم اختيار مصرف المزارع التجاري والإدخار حيث ارتفع حجم التمويل (54.2) الي (68) مليون مليون جنية وبنسبة نموء بلغت (25%) وازداد عدد المشروعات الممولة الي (3555) بنسبة زيادة بلغت (9%) . وفي ولاية كسلا مشكلة الضمانات التي تواجهة الاسر يحتاج الي زيادة دخلها ومعظم المشروعات التي تم تمويلها لم تستهدف الشريحة المستهدفة .

وانتشار واسع في كل الولايات كمشروع المسرة في شمال كردفان ، ومشروع ربط المزارعين بالاسواق في شمال كردفان وغرب دارفور ، وتمويل صغار منتجي الصمغ العربي بولايات شمال دارفور وجنوب دارفور بمبلغ 3 مليون جنية لعدد 4150 مزارع ، انحصر العمل بمدينة الفاشر نسبة للصراع الدائم في هذه المناطق ، وايضاً تمويل المزارعين بولاية شمال كردفان بمبلغ (6)مليون جنية ، انحصر العمل في مدينة الابيض . وفي ولاية غرب دارفور ايضاً اهتم المصرف بالتمويل الزراعي ودعمة ، وذلك بتمويل اكثر من (12) الف مزارع ضمن ربط المزارعين بالأسواق .

اما ولاية النيل الأزرق حيث قام بعمل بحصروتنسيق الخرجيين والمساعده في تعينهم ، وقد ساعد في المشروعات القومية مثل حصر المتأثرين بالحرب ، وتخريط حزام الصمغ العربي ، وحصر خدمات الصحة والتعليم والمياه ، وتسهيل كافة الإجراءات للخرجيين .الولاية الشمالية فقد اهتم بتمويل القطاع الزراعي .

أما ولاية سنار تعتمد علي الصناعة التحويلية مثل صناعة الزيوت قي استثماراتها وقد خصص نسبة 70% من تمويل المشروعات الصغيرة بالمناطق الريفية وحيث بلغ مبلغ التمويل(697342.4)

بنسبة (0.14%)وعدد المستفيدين (14773) بنسبة (4.07%) ، وهي اقل نسبة تمويل في الولايات ضمن تمويل المشروعات الصغيرة لبنك الإدخار.

جدول رقم (3-3)

التصنيف القطاعي للمشروعات الصغيرة 2008-2014 م بالاف الجنيهات

القطاع	المبلغ	المبلغ %	ؤ	العدد %
الخدمي	283647706	37.76	116457	30.74
الزراعي	215976502	28.75	160026.2	42.24
التجارة المحلية	164484269	21.89	56795.6	14.99
النقل	33418426	4.44	8114	2.14
العقاري	33269885	4.42	13043	3.44
حرفي- مهني	19742590	2.62	9297	2.45
الصناعي	517487.83	0.068	270	0.071
إخري	81800	0.010	14781	3.90
الإجمالي	751138666	%100	378783.8	%100

المصدر: مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية .

شكل رقم (3-3)

التصنيف القطاعي لمبالغ المشروعات الصغيرة 2008-2014 م بالاف الجنيهات

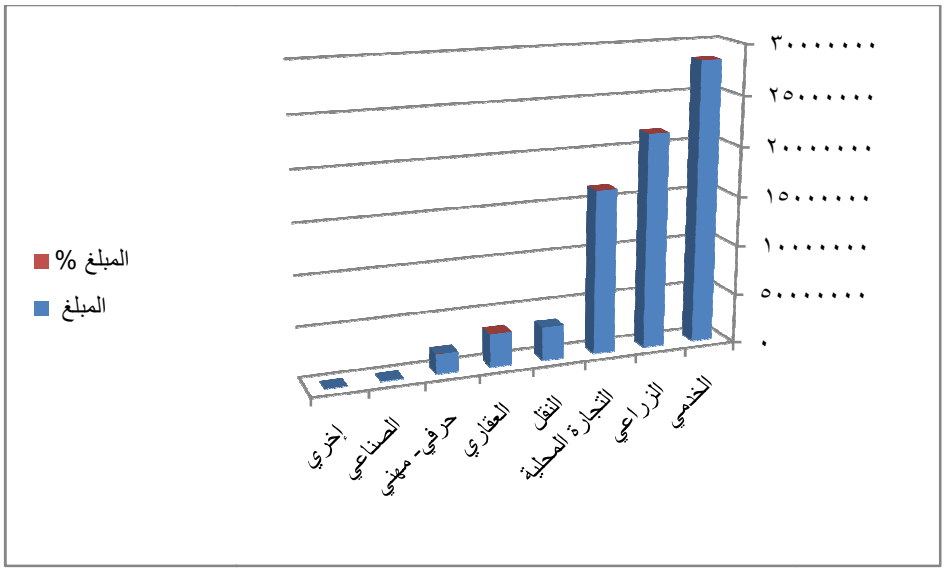

المصدر: اعداد الباحث من برنامج excel من الجدول (3-3)

شكل رقم (3-3)

التصنيف القطاعي لعدد المشروعات الصغيرة 2008-2014 م بالاف الجنيهات

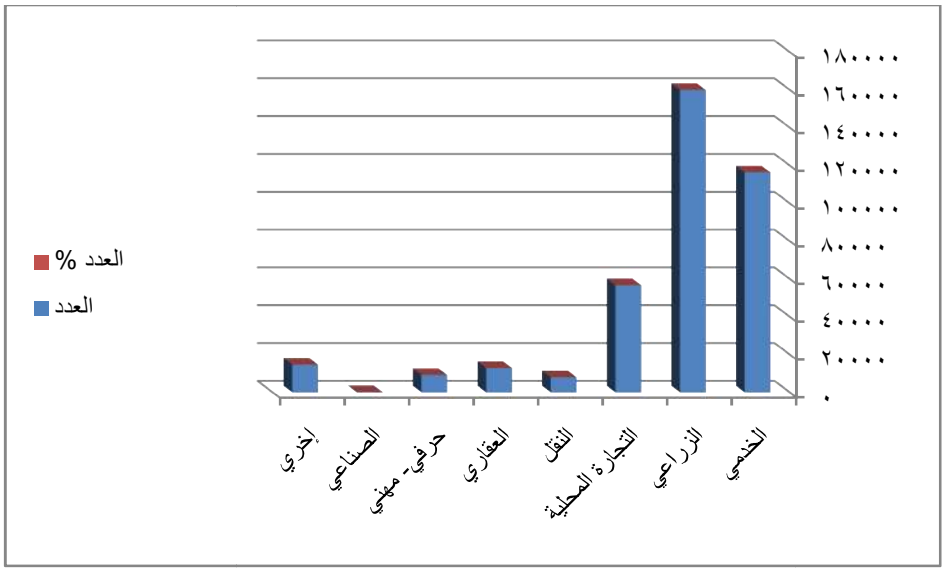

المصدر: اعداد الباحث من برنامج excel من الجدول (3-3)

من الجدول رقم (3-3) حيث بلغت مساهمة القطاع الخدمي حسب التصنيف القطاعي للمشروعات الصغيرة في مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية ، في العام 2008 حيث بلغ التمويل (44745) وعدد المشروعات(11857) ، في العام 2009 حيث بلغ التمويل (29430) وعدد المشروعات (7842)، في العام 2010 حيث بلغ التمويل (51865) وعدد المشروعات (11564)، في العام 2011حيث بلغ التمويل (76295) وعدد المشروعات (12703)، في العام 2012حيث بلغ التمويل (101224) وعدد المشروعات (16191)، في العام 2013 حيث بلغ التمويل (136059294) وعدد المشروعات (30705)، في العام 2014 حيث بلغ التمويل (147285153) وعدد المشروعات (25595)، وقد بلغ الاجمالي من القطاع الخدمي لهذه السنوات (283647706) بنسبة مئوية (37.76%) ، عدد المستفيدين (116457) بنسبة لا تقل عن (30.74%).

بلغت مساهمة القطاع الزراعي حسب التصنيف القطاعي للمشروعات الصغيرة في مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية ، في العام 2008 حيث بلغ التمويل (18902) وعدد المشروعات(4276) ، في العام 2009 حيث بلغ التمويل (35967) وعدد المشروعات (9071)، في العام 2010 حيث بلغ التمويل (27036.44) وعدد المشروعات (5861.2)، في العام 2011حيث بلغ التمويل (34086) وعدد المشروعات (34267)، في العام 2012حيث بلغ التمويل (49099) وعدد المشروعات (46887)، في العام 2013 حيث بلغ التمويل (112965359) وعدد المشروعات (43237)، في العام 2014 حيث بلغ التمويل (102846053) وعدد المشروعات (16427)، وقد بلغ الاجمالي من القطاع الزراعي لهذه السنوات (215976502.44) بنسبة مئوية (28.75%) ، عدد المستفيدين (160026.2) بنسبة لا تقل عن (42.24%).

حيث بلغت مساهمة قطاع التجارة المحلية حسب التصنيف القطاعي للمشروعات الصغيرة في مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية ، في العام 2008 حيث بلغ التمويل (12905) وعدد المشروعات(2764) ، في العام 2009 حيث بلغ التمويل (18488) وعدد المشروعات (4357.6)، في العام 2010 حيث بلغ التمويل (19225.5) وعدد المشروعات (4536.3)، في العام 2011حيث بلغ التمويل (35076) وعدد المشروعات (5559)، في العام 2012حيث بلغ التمويل (66870) وعدد المشروعات (10259)، في العام 2013 حيث بلغ التمويل (82834349) وعدد المشروعات (16001)، في العام 2014 حيث بلغ التمويل (81497355) وعدد المشروعات (13292)، وقد بلغ الاجمالي من القطاع التجاري لهذه السنوات (164484268.5) بنسبة مئوية (.21.89 %) ، عدد المستفيدين (56795.6) بنسبة لا تقل عن (14.99%).

حيث بلغت مساهمة القطاع النقل حسب التصنيف القطاعي للمشروعات الصغيرة في مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية ، في العام 2008 حيث بلغ التمويل (809) وعدد المشروعات(158) ، في العام 2009 حيث بلغ التمويل (4544) وعدد المشروعات (911)، في العام 2010 حيث بلغ التمويل (3379) وعدد المشروعات (660)، في العام 2011حيث بلغ

التمويل (4793) وعدد المشروعات (916)، في العام 2012حيث بلغ التمويل (19786) وعدد المشروعات (2483)، في العام 2013 حيث بلغ التمويل (24827030) وعدد المشروعات (32396)، في العام 2014 حيث بلغ التمويل (8558085) وعدد المشروعات (590)، وقد بلغ الاجمالي من قطاع النقل لهذه السنوات (33418426) بنسبة مئوية (.4.44 %) ، عدد المستفيدين (8114) بنسبة لا تقل عن (2.14%).

حيث بلغت مساهمة القطاع العقاري حسب التصنيف القطاعي القطاعي للمشروعات الصغيرة في مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية ، في العام 2008 حيث بلغ التمويل (1520) وعدد المشروعات(319) ، في العام 2009 حيث بلغ التمويل (4346) وعدد المشروعات (1056)، في العام 2010 حيث بلغ التمويل (7560) وعدد المشروعات (1618)، في العام 2011حيث بلغ التمويل (11170) وعدد المشروعات (2688)، في العام 2012حيث بلغ التمويل (19256) وعدد المشروعات (3219)، في العام 2013 حيث بلغ التمويل (20381627) وعدد المشروعات (3062)، في العام 2014 حيث بلغ التمويل (12844406) وعدد المشروعات (1081)، وقد بلغ الاجمالي من القطاع العقاري لهذه السنوات (33269885) بنسبة مئوية (4.42%) ، عدد المستفيدين (13043) بنسبة لا تقل عن (3.44%).

حيث بلغت مساهمة القطاع الحرفي والمهني حسب التصنيف القطاعي القطاعي للمشروعات الصغيرة في مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية ، في العام 2008 حيث بلغ التمويل (3012) وعدد المشروعات(851) ، في العام 2009 حيث بلغ التمويل (3693) وعدد المشروعات (1354)، في العام 2010 حيث بلغ التمويل (5488) وعدد المشروعات (1734)، في العام 2011حيث بلغ التمويل (4337) وعدد المشروعات (1164)، في العام 2012حيث بلغ التمويل (5928) وعدد المشروعات (1148)، في العام 2013 حيث بلغ التمويل (8653661) وعدد المشروعات (1652)، في العام 2014 حيث بلغ التمويل (11066471) وعدد المشروعات (1394)، وقد بلغ الاجمالي من القطاع الحرفي والمهني لهذه السنوات (19742590) بنسبة مئوية (2.62%) ، عدد المستفيدين (9297) بنسبة لا تقل عن (2.45%).

حيث بلغت مساهمة القطاع الصناعي حسب التصنيف القطاعي القطاعي للمشروعات الصغيرة في مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية ، في العام 2008 حيث بلغ التمويل (107) وعدد المشروعات(28) ، في العام 2009 حيث بلغ التمويل (96) وعدد المشروعات (10)، في العام 2010 حيث بلغ التمويل (191) وعدد المشروعات (47)، في العام 2011حيث بلغ التمويل (227) وعدد المشروعات (55)، في العام 2012حيث بلغ التمويل (536) وعدد المشروعات (63)، في العام 2013 حيث بلغ التمويل (433857.83) وعدد المشروعات (62)، في العام 2014 حيث بلغ التمويل (82500) وعدد المشروعات (5)، وقد بلغ الاجمالي من القطاع الصناعي لهذه السنوات (517487.83) بنسبة مئوية (0.060%) ، عدد المستفيدين (270) بنسبة لا تقل عن (071..0%).

حيث بلغت مساهمة القطاعات الاخري حسب التصنيف القطاعي القطاعي للمشروعات الصغيرة في مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية ، في العام 2008 حيث بلغ التمويل (6390) وعدد المشروعات(1009) ، في العام 2009 حيث بلغ التمويل (2311) وعدد المشروعات (1367)، في العام 2010 حيث بلغ التمويل (12661) وعدد المشروعات (3432)، في العام 2011حيث بلغ التمويل (20886) وعدد المشروعات (2712)، في العام 2012حيث بلغ التمويل (39552) وعدد المشروعات (6261)، في العام 2013 حيث بلغ التمويل (000) وعدد المشروعات (000)، في العام 2014 حيث بلغ التمويل (000) وعدد المشروعات (000)، وقد بلغ الاجمالي من القطاعات الأخري لهذه السنوات (81800) بنسبة مئوية (0.010%) ، عدد المستفيدين (14781) بنسبة لا تقل عن (3.90%).

جدول رقم (3-4)

التصنيف حسب النوع للمشروعات الصغيرة القائم من2010-2014م بالاف الجنيهات

النوع	المبلغ	العدد	المتوسط
الرجال	479217677	130821	95803535
النساء	183107603.6	78651	36621521
المجموعات	88671522.4	126258	18396374

المصدر: مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية .

من الجدول رقم (3–4) : حيث بلغ نصيب الرجال من التمويل القائم للمشروعات الصغيرة خلال الفترة من 2010–2014 م مبلغ (479217677) ، لعدد من المشروعات (130821) ، حيث بلغ متوسط نصيب الرجال من التمويل (95803535) .

حيث بلغ نصيب النساء من التمويل القائم للمشروعات الصغيرة خلال الفترة من 2010–2014 م مبلغ (183107603.6) ، لعدد من المشروعات (78651) ، حيث بلغ متوسط نصيب النساء من التمويل (36621521).

حيث بلغ نصيب المجموعات من التمويل القائم للمشروعات الصغيرة خلال الفترة من 2010–2014 م مبلغ (88671522.4) ، لعدد من المشروعات (126258) ، حيث بلغ متوسط نصيب المجموعات من التمويل (18396374).

شكل رقم (3 -4)

رسم بياني يوضح مبالغ التصنيف حسب النوع للمشروعات الصغيرة

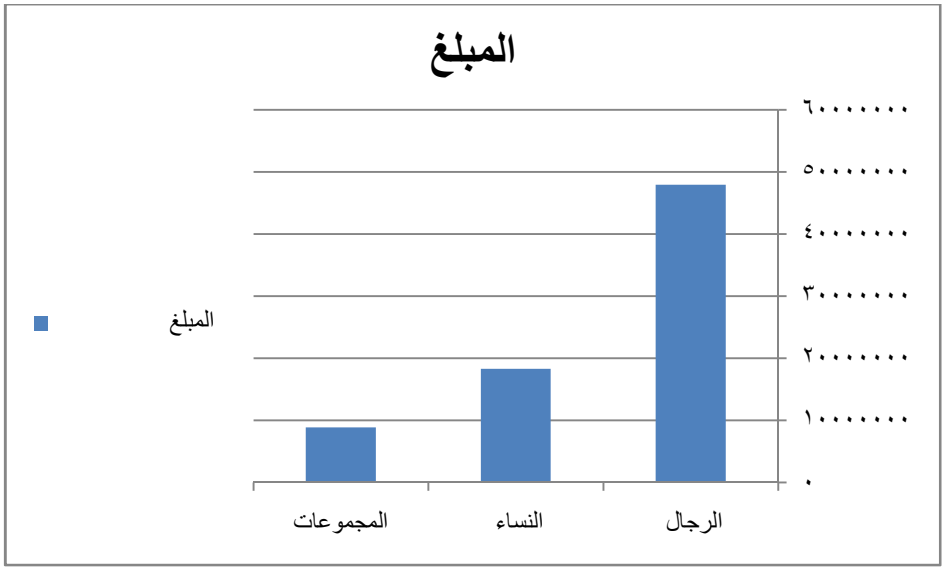

المصدر: اعداد الباحث من برنامج excel من الجدول (3-4)

شكل رقم (3 -4)

رسم بياني يوضح عدد التصنيف حسب النوع للمشروعات الصغيرة

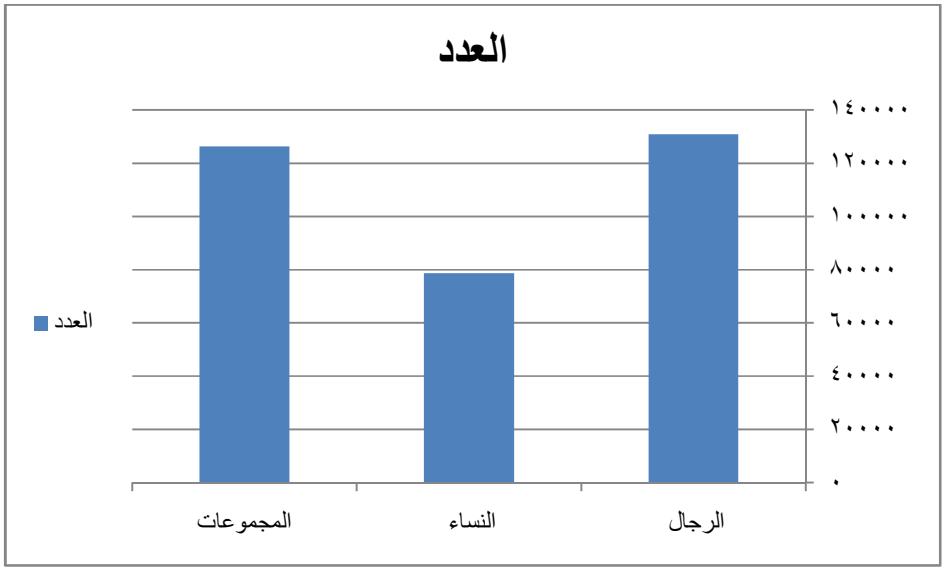

المصدر: اعداد الباحث من برنامج excel من الجدول (3-4)

المبحث الثالث

مشاكل ومعوقات المشروعات الصغيرة

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشكلات عددية تحول دون نمو قدرتها وإسهامها الفعال في دفع عجلة التنمية الإقتصادية ويمكن التمييز بين تلك المشكلات المتعلقة بالمناخ العام لنشاطات هذه المشروعات وتلك الخاصة بالظروف الداخلية التي تحكم حركة المؤسسة وتنعكس على مستوى أدائها الإقتصادي، ترتبط هذه المشكلات أساساً بطبيعة البنية التي تحتوي تلك المشروعات بالنظر إلي الأنشطة الإقتصادية في الدول المتقدمة خاصة الصناعية منها نجد أن تطورها يأتي في شكل مراحل بدأت بالعمل الحرفي ثم المصنع الصغير ثم المصنع المتوسط والكبير إلي مختلف الأحجام وبمرور الوقت أصبح هناك تكامل وخدمات متبادلة بين هذه النشاطات الأمر الذي تمخض عنه تطور مستمر في الأسواق والأنظمة المصرفية.

فالنشاط الإقتصادي في الوطن العربي لم يمر بتطور تدريجي مماثل بل اتجه مباشرة إلي مرحلة الصناعات الحديثة من خلال استيراد تكنولوجيا الإنتاج من الدول المتقدمة مما أدى إلي عدم وجود طبقة من الحرفيين والعمال المهرة الوطنيين الذين يتولون تشغيل المشروعات الصغيرة ويقومون بتنمية الإبتكارات وجلب المهارات إليها وبالتالي أدى إعتماد هذه المشروعات على العمالة الأجنبية ومن ثم تراكمت الصعوبات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.[1]

يتناول هذا المبحث المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع المشاريع الصغيرة في السودان.

أولاً: معوقات قطاع المشاريع الصغيرة:

ومن أهم هذه المعوقات التي تحول دور تأدية عملها بالشكل الصحيح مما يعرقل مساهمتها الفاعلة في عملية التنمية الإقتصادية للدولة ما يلي:

- مشاكل إجرائية وتنظيمية مع أجهزة الدولة واحتلت المرتبة الأولى بين المشاكل الرئيسية والتي تمثل عائقاً لأصحاب المشاريع الصغيرة وذلك بأهمية نسبية بلغت 64.5% بين أصحاب المنشآت الصغيرة وجاءت المشاكل التمويلية في المرتبة الثانية بين المشاكل الرئيسية بأهمية نسبية بلغت حوالي 58.7% تلتها في المرتبة الثالثة مشاكل التسويق بأهمية نسبية بلغت حوالي 53.1% وجاءت في المرتبة الرابعة والخامسة مشاكل العمالة والمشاكل الفنية بأهمية

[1] د. فرحي محمد:مرجع سابق ، ص:741-742

نسبية بلغت 43.5% و 40.8% لكل منهما على التوالي واحتلت المشاكل الأخرى بقية الترتيب بأهمية نسبية تتراوح مابين 32.8% و 19.2%.

ومن أهم المشاكل الإجرائية والتنظيمية مع الحكومة في طول الإجراءات وتأخير المعاملات.

- أما المشاكل التسويقية تنحصر في الركود العام في السوق والمزاحمة نتيجة كثرة المشروعات المتشابهة والمنافسة من قبل المشروعات الوطنية الكبيرة وعدم القدرة على التطوير حسب احتياجات السوق، نقص إمكانية التوزيع ومنافذ البيع ومن أهم المشاكل نقص العمال الماهرة وعدم انتظامها في العمل.
- أما مشاكل التمويل، فنجد أنه على الرغم من توافر العديد من الجهات الممولة للمشروعات الصغيرة في السودان، من بنوك تجارية وبنوك صناعية، ومؤسسات تمويلية، إلا أن هذه القنوات المتاحة لا تتناسب معظم شروطها مع إحتياجات وواقع العديد من المنشآت الصناعية الصغيرة، من كثرة الضمانات اللازمة للتمويل وصعوبة إجراءات التعاقد للحصول على التمويل، وقصر فترة السماح التي تمنحها الجهات الممولة.[1] فإذا أردنا تخطى هذه العقبة فلابد أن تنازل مؤسسات التمويل عن بعض الشروط المستعصية كالرهن واعتماد الضمان الشخصي لأقصى حد ممكن [2]. هذا بالإضافة إلي أن البنوك مؤسسات التمويل تميل عادة إلي تمويل المشروعات الكبيرة، وتعزف عن تمويل المشاريع الصغيرة تجنباً للمخاطر والمصاريف الإدارية الكثيرة في حالة تعاملها مع وحدات صغيرة متفرقة ومتباعدة، وبأموال بسيطة لا تغطي المصرفات والمجهودات التي تتحملها تلك البنوك. أما البنوك التجارية فترى أن التعامل مع المشروعات الصغيرة يتضمن مخاطر عالية، لقيامها على أسس غير دقيقة، لا تعتمد على دراسة جدوى اقتصادية كافية، أو عدم التزام العديد من هذه المنشآت بالقواعد المالية والمحاسبية، وعدم توفر بيانات مالية دقيقة، بالإضافة إلي عدم قدرة المنشآت الصغيرة على تقديم الضمانات الكافية المقبولة كالأسهم والعقارات[3].

وبما أن دخول الحرفيين لا تسمح بإدخار المال الذي يمكن استثماره في تطوير أعمالهم، ولا يمتلكون من العقار ما يصلح كرهونات لدى مؤسسات التمويل، فلابد من ايجاد مصدر للتمويل وبشروط تراعي مزايا هذا القطاع، حيث أن صغر حجم إنتاج اغلب الوحدات (الحرفية) لاعتمادها

---

[1] وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، لمحات عن أهم المعوقات التي تواجه المروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية (مصر 2000، ص: 10)

[2] الحاج العوض الحسن، ورقة عمل عن المشاكل ومعوقات الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، سمنار نحو خطوات عملية لإنشاء مجمعات حرفيين، الخرطوم: المؤسسة العامة للثقافة العمالية، 1992، ص: 10

[3] وفاء عبد الله عوض، ورقة عمل حول اثر تطبيق أنظمة الجودة الشاملة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة الملتقى العربي الثاني للصناعات والمتوسط (الكويت 2001م)، ص: 229

على عدد صغير من العمال ومعدات يدوية بسيطة يمنعها عن الوفاء بأي شروط غير ميسرة تمليها مصادر التمويل، ويحتم عليهم حرصهم على الاستمرار والبقاء.

1. **سوء الإدارة:** ونقص الخبرة في تنظيم المشروعات الصغيرة وإدارتها مما يؤدي في بعض الأحيان إلي فشلها. فالمشروعات الصغير يواجه مشكلات إدارية حيث يكون صاحب مالك المشروع هو المدير، وقد لا يمتلك هذا المدير الخبرة الكافية لإدارة المشروع وتشغيله بشكل اقتصادي يحقق أقصى معدلات الربح بأقل تكلفة، وعليه يجب إيجاد سياسات تدريبية لتطوير القدرات والكفاءات الإدارية التي تتولى الإشراف على هذه المشروعات وإدارتها.

حيث انه بغياب الوعي الإداري قد يتم اتخاذ بعض القرارات بناء على التقدير الشخصي، ولا يتم الاعتماد على الإحصاءات الرسمية ولا على المعلومات الدقيقة، وهذا يؤدي إلي تدهور معدل الإنتاج وانخفاضه، ثم إلي فشل المشروع.

فمدير المشروع يحاول فرض سيطرته على الإدارة واتخاذ القرارات ولا يرغب في منح الصلاحيات إلي الآخرين ويبقى الصلاحيات لنفسه في اتخاذ القرارات ويتحمل كافة المسؤوليات الإدارية والمالية والمحاسبية.

2. **محدودية مصادر التمويل:** إن المشروعات الصغيرة يمتلكها فرد أو أسرة أو عدد محدود من الأشخاص ولا يحتاج المشروع إلي رأس مال لمرحلة التأسيس فقط ولكنه يحتاج في أثناء مرحلة التشغيل والنمو، وقلة الموارد المالية تؤدي إلي عدم القدرة على الاستمرار في المشروع وعدم الوفاء بالديون وبالالتزامات المالية، مما يؤدي إلي فشل المشروع.

ولان طبيعة المشروعات الصغيرة هي سرعة النمو والتوسع، فهي تسعى للحصول على التمويل الذي ليس من السهل حصولها عليه، ولذلك يعتمد صاحب المشروع الصغير على التمويل الخارجي من المؤسسات مثل البنوك وشركات التأمين والبنوك الاستثمارية وغيرها. ولكن التمويل من الخارج لا يمكن الحصول عليه بسهولة بسبب المخاطر التي تواجهها هذه المشروعات لانها تتأثر كثيراً بالمتغيرات الاقتصادية المحلية والخارجية حيث ليس لها مقومات الصمود بوجه هذه المتغيرات.

3. **عدم إتباع الأسلوب الحديث في مجال التسويق:** وغياب التخطيط التسويقي وأبحاث التسويق وعدم الاستفادة من الكفاءات والمهارات المدربة، ومن هنا تبرز بعض المشكلات مثل صغر حجم السوق المحلية، التشابه بين منتجات المشروعات الصغيرة والكبيرة، وتراكم المخزون السلعي بسبب منافسة ومزاحمة منتجات المشروعات الكبيرة[1].

[1] أبو ناعم- عبد الحميد مصطفى، مرجع سابق، ص: 240

4. **عدم إتباع أساليب التخطيط الجيد:** وتقوم في بعض الأحيان بالتوسع غير المدروس في العمليات الإنتاجية ولا تهتم بأساليب البحث العلمي وتدريب الأيدي العاملة، مما يؤدي إلي تدني مستويات الإنتاج فيها.
5. **صعوبة توفير الآليات والمواد الأولية:** حيث يتم في بعض الأحيان يتم استيراد هذه الآلات من الخارج وهذا يشكل صعوبة تواجه صاحب المشروع.
6. **ندرة المعلومات وصعوبة الحصول عليها:** أخطر المشكلات التي يتعرض لها المشروع الصغير هو عدم قدرته على الحصول على المعلومات (Information) الجيدة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار الإداري الصائب.
7. **صعوبة اختيار موقع العمل:** إن الحصول على موقع العمل يعتبر مشكلة بالنسبة للمشروعات الصغيرة، حيث يفضل أن يكون موقع العمل في مركز المدينة لقربه من البنوك والأسواق والمستهلكين وتوافر وسائل النقل والاتصالات، ولكن الحصول على هذا الموقع قد يحتاج إلي مبالغ كبيرة قد تتجاوز في بعض الأحيان حجم رأس المال المشروع نفسه وذلك لمتطلبات دفع كلفة (الخلو)، ومن هذا تضطر المشروعات الصغيرة لدفع هذا المبلغ حتى تتمكن من الحصول على الموقع حيث تقوم المشروعات الصغيرة بهذا العمل بهدف الاستقرار وتثبيت مشاركتها في السوق وخلق علاقات ثابتة مع زملاء جيدين، إلا إنها سرعان ما تضطر لتغيير هذا الموقع بسبب النمو ولحاجة المشروعات للتوسع السريع.
8. **انخفاض كفاءة دراسات جدوى المشروعات أو عدم إعدادها:** تعد دراسة الجدوى الإقتصادية اللازمة لإقامة المشروع (أو توسعاته)، المحدد الرئيسي لتقديرات حجم المدخلات والمخرجات، وأسس الإدارة والإنتاج والتسويق، وحجم التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، وهامش الربح المتوقع طوال عمر المشروع. وعلى الشركة إعداد دراسات الجدوى الفنية والإقتصادية، وذلك بالإستعانة بالخبرات المتوفرة داخل وخارج الشركة لصالح المستثمر، وبالتالي تحديد مجال الاستثمار وحجمه وربحه[1].

ولكن للأسف يهمل العديد من مسئولي المنشآت الصناعية الصغيرة إعداد هذه الدراسات، أو يقومون بإعداد دراسات غير واقعية لمجرد الحصول على تراخيص أوتمويل دون تطبيق هذه الدراسات، وذلك ما يؤدي حتماً إلي تعثر هذه المشروعات، بل ولعدم خبرة مسئوليهافإنهم يقومون طوال الفترة التي تسبق هذا التعثر بممارسات سلبية، تتمثل في حرب الأسعار

[1] وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي ، (مصر 2000)، مرجع سابق، ص: 11

والتلاعب في الجودة والمواصفات، مما يصيب كل المنشآت الجيدة بسوق المنتج والأسواق المرتبطة به ببالغ الضرر.

9. **الضرائب المفروضة من الدولة:** لا شك أن وجود ضريبة مبيعات تتحملها المشروعات الصناعية الصغيرة عند قيامها بشراء المواد الخام، سوف يرفع من قيمة مدخلات المنتج، إلي جانب وجود ضريبة مبيعات وكفاءة المنشأة الإنتاجية .

ثانياً: المعوقات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة في السودان:

ثمة تحديات تواجه قطاع المشروعات الصغيرة في السودان [1] وتعيق تطورها منها ما هو داخلي أي يتعلق بالخصائص البنيوية للوحدات العامة في هذا القطاع، والآخر خارجي يتعلق بالسياسات وبيئة العمل التي تصدرها الأجهزة المختلفة وتمس بصورة مباشرة أو غير مباشرة هذه الوحدات.

المعوقات الداخلية:

تواجه المشروعات الصغيرة في السودان، كما هو الحال في الدول النامية الأخرى مجموعة من المعوقات التي لا يستطيعون مواجهتها بأنفسهم– حتى عندما تتوفر السياسات الكلية الفاعلة تتعلق هذه المعوقات بالوصول إلي الأسواق والتمويل والمعلومات التجارية ومواقع العمل (بإيجارات مناسبة) والحصول على التقانة المناسبة والبنية التحتية المناسبة. تعيق هذه المعوقات نمو المشروعات الصغيرة وتؤدي إلي ضعف أدائهم. اغلب الناس يرتبطون بمشروعات متناهية الصغر والصغيرة هم من الفقراء الذين لا يمتلكون الأصول أو لا يملكون أراضي بالنسبة للذين يعملون في المناطق الحضرية.

لذلك فإنهم يواجهون صعوبات متعلقة بعدم مقدرتهم على الوفاء بشروط الحصول على التمويل بالإضافة إلي المعوقات التي تواجه فعالية البنوك لمنح التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، فإن هذا التأثير الضعيف ناتج لغياب إستراتيجية التسويق ولتشتت المجموعة المستهدفة وضعف مستواها التعليمي وتعاملها مع النقود وكذلك الأعباء الناتجة عن الرسوم والضرائب الحكومية.

المعوقات الخارجية:

[1] د. بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم ، ود فارس أرباب إسماعيل، يونيوكونز للاستثمار المحدودة، تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان، الخرطوم، 2006ص22

أن السودان ضعيف في الاعتراف بالقدرات الديناميكية للمشروعات الصغيرة فبينما ينظر إليها بأهمية كبيرة في خلق فرص العمل على المدى القصير، إلا أن دورها في مسار النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر لم يتم الاعتراف به بصورة كاملة حتى الآن ونتيجة لذلك، فان هناك غياب لإطار سياسات متصلة ومترابطة، بالرغم من وجود برامج لمساعدة المشروعات الصغيرة على المستوى الجزئي. أن الإطار التنظيمي لأعمال المشروعات الصغيرة غير متوفرة أو غير ملائمة ولذلك فهو غير دائم بل انه متعامل في اغلب الأحوال والأعمال. كما أن برامج تطوير المهارات نادراً ما يخاطب المشكلات الخاصة لتلك المشروعات ولم يبذل إلا جهد ضئيل نحو تطوير ارتباطها بالشركات الكبيرة.

كما أن المشكلات في تنمية المهارات لم يتم مواجهتها وقليل من الجهد الذي تم في تنمية روابط القطاع مع قطاعات المشروعات الكبيرة.

وإذا لم تتم مواجهة هذه المعوقات فإن المشروعات الصغيرة ستظل تقدم وظائف ذات مستويات متدنية أكثر من أن تكون مشروعات ديناميكية لتحقيق النمو لأنه وفي غياب إطار تنظيمي لسياسة كلية متصلة ومترابطة، فإن برامج الدعم، في أحسن حالاتها، ستؤدي إلي وقف تدمير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة.

وحددت أسباب المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة من وجهة نظر البنوك والمؤسسات التمويلية في افتقار عنصر الثقة في القائمين على المشروع وعدم توفر الضمانات الكافية ونقص الخبرة في أساسيات التعامل المصرفي وعدم توفر السجلات المالية وانخفاض القدرة على التسويق وصعوبة إعداد دراسة الجدوى وعدم ملائمة القروض المطلوبة من حيث الحجم والأجل.

وحددت الأسباب من وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغيرة إلي ارتفاع تكلفة التمويل ونسبة المديونية وعدم كفاية التمويل المتاح.

الفصل الرابع

تمويل بنك الادخار للمشروعات الصغيرة (2008_2014)

المبحث الأول: تعريف بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية

المبحث الثاني: نماذج المشروعات الصغيرة لبنك الأدخاروالتنمية الأجتماعية(2008_2014)

المبحث الأول

تعريف بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية

تمهيد:

بدأ انتشار بنوك الادخار في أوربا في بدايات القرن التاسع عشر بهدف مساعدة ذوي الدخول الضعيفة ثم انتشرت في أجزاء أخرى من العالم منها السودان حيث افتتح بنك الادخار السوداني في 31/أكتوبر/1974م (وهو اليوم العالمي للادخار) واختيرت رئاسته بمدينة مدني كأول بنك إقليمي خدمة صغار المنتجين الذين تذخر بهم منطقة الجزيرة. في العام 1982 انتشرت البنك بفروعه في معظم مدن السودان شرقاً وغرباً وشمالا وكان له كبير الأثر في تنمية الوعي الادخاري للأسر ونشر فضيلة الادخار مستخدما في ذلك سالبنوك المتحركة لخدمة الريف ونظام الحصالات لتجميع المدخرات الصغيرة من الكبار والصغار كما ساهم بشكل مقدر في إنشاء جمعيات الادخار بين الأسر والعمال.

في 1996م تم تحويله إلي مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بموجب قانون خاص وذلك تنفيذا لمقررات قمة التنمية الاجتماعية العالمية في كوبنهاجن عام 1995م والتي من أهم مقرراتها أن تقوم الدول بإنشاء مؤسسات تمويلية لمكافحة الفقر وعليه آلت كل أصول بنك الادخار السوداني إلي المصرف الجديد وانتقلت رئاسته إلي الخرطوم ليكون مصرفا قوميا رائداً في مكافحة الفقر عبر التمويل الأصغر .

أهداف المصرف:

1. تحسين الوضع المعيشي لمختلف قطاعات المجتمع محدودة الدخل وذلك عن طريقين:

أ- تنمية الوعي الادخاري وتشجيعه واستثمار المدخرات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب-تقديم التمويل للفقراء الناشطين اقتصادياً من صغار منتجين وحرفيين ومهنيين وذوي الدخل المحدود.

2. القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية الأخرى.
3. التنسيق مع المؤسسات والمنظمات التي تعمل في مجال مناهضة الفقر من خلال عمل مصرفي مؤسسي يوظف مواردها لأغراض التنمية.

الفئات المستهدفة:

عملاء التمويل الأصغر من كل قطاعات المجتمع في الريف والحضر (صغار منتجين، حرفيين صغار مهنيين، خريجين، ربات الأسر، صغار مزارعين، طلاب، معاشين، موظفين وعمال محدودي الدخل).

موجهات المصرف للتمويل:

1. يعمل المصرف على توظيف 80% من السقف التمويلي للتنمية الاجتماعية (التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي)
2. جذب المدخرات من الجمهور وإعادة توظيفها وتشكل المدخرات نسبة مقدرة من ودائع المصرف.
3. العمل وفق سياسة بنك السودان المركزي الخاصة بتعريف التمويل الأصغر وتعريف عملاء التمويل الأصغر الفقراء الناشطين اقتصادياً).
4. التنسيق مع وسائط التمويل الأصغر (مؤسسات التمويل الأصغر البنكية وغير البنكية ومنظمات المجتمع المدني) لتيسير وصول المستهدفين بالتمويل.
5. يسعى لتطوير ضمانات تقليدية وغير تقليدية لتوصيل خدمات التمويل الأصغر إلي اكبر قطاع من الشرائح الضعيفة والذي يعوزها الحصول على الضمانات المصرفية التقليدية التي تطلبها المصارف التجارية وعليه استخدم جملة من الضمانات منها:

أ- ضمانات المنظمات والاتحادات.

ب- ضمان الشيوخ والعمد.

ت- ضمان المرتبات والمعاشات.

ث- حجز المدخرات.

ج- صناديق الضمان.

ح- الإقرار المشفوع باليمين.

خ- رهن المقتنيات (الذهب).

د- الضمان بوثيقة التامين الشاملة.

ذ- التخزين المباشر.

ر- رهن الأصول.

ز- الضمان الشخصي.

س- ضمان الودائع الوقفية.

6. تقديم خدمات مصرفية خاصة وتتمثل في كفالة الطلاب والأيتام وصرف مرتبات المعاشيين والأئمة والمؤذنين.

النشاط:

1. تنمية الوعي الادخاري وتشجيعه لدى المواطنين وتجميع المدخرات واستثمارها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لأحكام وواعد الشريعة الإسلامية.
2. تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات ذات الأولوية وعلى وجه الخصوص مشروعات الفقراء وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين والأسر المنتجة وأرباب المعاشات وأصحاب العمل مع مراعاة الضمانات اللازمة لظروفهم.
3. تمويل البحوث ودراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية في مجال المشاريع الاستثمارية لقطاعات صغار المنتجين.
4. القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية ومعاملات النقد الأجنبي من صادر ووارد وتحاويل خارجية والمساهمة في مشروعات التنمية أياً كان نوعها.
5. تقديم خدمات اجتماعية خاصة لا تقدمها البنوك الأخرى.

فروع المصرف:

بلغ عدد فروع المصرف العاملة بنهاية العام 2013م عدد 40فرع، علي ولايات البلاد المختلفة.

المبحث الثاني

نماذج المشروعات الصغيرة لبنك الأدخادر والتنمية الأجتماعية (2008-2014م)

تتمثل هذه النماذج في مشروع تمويل صغار المزراعين وصغار منتجي الضأن وتمويل الخرجيين ومشروع محفظة الأضاحي ومشروع الزهراء لأنتاج البيض ومشروع تمويل المرأة الريفية ومشروع تحسين المأوي وصندوق رعاية الطلاب والقرض الحسن سنتاولها بالتفيصل: [1]

مشروع تمويل صغار المزارعين:

[1] نماذج من مشروعات التمويل الأصغر ، مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية ،2014م ، ص :6 .

في إطار ربط المزارعين بالأسواق بولايتي شمال كردفان ، وغرب دارفور لعدد (5357) مزارع بمبلغ 1.6 مليون .

تمويل صغار منتجي الضأن :

بولاية غرب كردفان (الخوي) لعدد (1483) منتج بمبلغ 2.9 مليون جنية .

تمويل الخرجين من محفظة تمويل الخرجين :

بكل ولايات السودان حيث وصل عدد المستفيدين من المحفظة حتي ديسمبر 2014م (1700) خريج بمبلغ 36.5 مليون جنية .

ريادة محفظة الأضاحي ولاية القضارف:

حيث وصل عدد المستفيدين من المحفظة 4150 مستفيد حجم المحفظة 5.4 مليون جنية.

مشروع الزهراء لإنتاج البيض:

عبارةعن حاضنة لإنتاج البيض بطاقة إستيعابية قدرها 90000 دجاجة ، يهدف المشروع بشكل عام الي توفير البيض في المنطقة كمصدر بروتين مهم لتغذيية المواطن ، كما يهدف الي توفير فرص عمل لعدد المرأة أو الخرجيين للعمل بالمشروع ، حجم التمويل 5.0 مليون جنية عدد المستهدفين 600 تم إدخال 300 اسرة كمرحلة اولي متوسط حجم التمويل للمستفيد 7000 الف جنية الوسيط (منظمة الغيث الخيرية بولاية نهر النيل) .

وإمتداداً لهذا المشروع قد تم إنشاء مشروع (الزهراء 2) الذي تم تنفيذه 2010م وهو عبارة عن مشروع جماعي لإنتاج البيض ، بطاقة إستيعابية كبيرة قدرها 90000 الف دجاجة بولاية نهر النيل ، ويهدف المشروع الي توفير البيض في المنطقة كمصدر بروتين مهم لتغذيية المواطن ، كما يهدف الي توفير فرص عمل للمرأة أو الخرجين بمدينة كبوشية وما جاورها للعمل بالمشروع ، حجم التمويل 5 مليون جنية ، وعدد المستفيدين من المشروع 300 اسرة .

مشروع تمويل المرأة الريفية :

وذلك بتوفير مبلغ 11 مليون جنية موزع بكل الولايات . تم التنفيذ لعدد 9553 مستفيد بمبلغ ، 6.4 مليون جنية ، تم تنفيذ المرحلة الأولي الثانية علي ثلاثة مراحل ، وتم التدوير للاولي والثانية بمبلغ 2.9 مليون للمرحلتين ، بوبداء التنفيذ للمرحلة الثالثة لعدد 1547 مستفيد حتي يوليو 2014م من المستهدف 2500 مستفيد .

مشروع صندوق رعاية الطلاب : [1]

تم تسليف عدد 5682 طالب وطالبة بصيغة القرض الحسن بمبلغ 14.3 مليون جنية

[1] نفس المرجع في عام 2014 م ،ص7 .

الأتفاقية الموقعة بين مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية والجمعية السودانية برعاية المتعايشين مع فيروس نقص المناعه :

تم تقديم خدمات التمويل الأصغر بصيغة الغرض الحسن لهذه الشريحة تم التنفيذ في المرحلة الاولي 148 مستفيد بمبلغ 425 الف جنية من العدد المستهدف 150، المرحلة الثانية تم التنفيذ لعدد 149 مستفيد بمبلغ 555 الف جنية ، والمرحلة الثالثة تم التنفيذ لعدد 32 مستفيد بمبلغ 194 الف جنية .

مشروع القرض الحسن لذوي الإعاقة :

تم التنفيذ لعدد 555 مشروع فردي حتي ديسمبر 2014م بمبلغ 555 الف جنية .

مشروع المسرة للمرأة الريفية :

في إطار تيسير حصول المرأة الريفية علي التمويل لإغراض الإنتاج والاكتفاء الذاتي تم تمويل 2600 إمراة في ولاية شمال كردفان بنهاية 2014 م بمبلغ 5 مليون لعدد 52 جمعية .

مشروع تحسين المأوي :

عمل المصرف علي توفير مواد بناء لتحسين المنزل لعدد 1540 اسرة خلال عام 2012 م في حدود مبلغ 13.9 مليون جنية .

تم توقيع مذكرة تفاهم بين (مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية وشركة سكر كنانة وموسسة سند الخيرية ومركز البحوث والأستشارات الصناعية ، بغرض إنتااج زيت أشحار البان (زيت الكافور) إستهدف الفقراء والناشطين حول غابات أشجار البان بولاية النيل الأبيض ، تم تدريب 100 وإدخالهم في المشروع .

تم توقيع مذكرة تفاهم مع المركز القومي للبحوث للإستفادة من الابحاث والتقانات وانزالها لمصلحة المستهدفين بالتمويل الأصغر ، حيث تم الموافقة علي تنفيذ مشروعين هما (إنتاج السماد العضوي ، ومشروع استخراج الزيوت ، والمواد الطبية من النباتات

الخاتمة

النتائج

التوصيات

النتائج:

توصلت الدراسة الي عدة نتائج هي:

1_هنالك خلط من حيث المصطلح بين التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة .

2_تؤدي سهولة الحصول علي تمويل ذو شروط ميسرة إلي تحقيق أهداف المشروعات الصغيرة

3_ تركيز المشروعات الصغيرة في المدن وعدم التوسع في الريف لا يساعد علي محاربة الفقر.

4_تؤثر البيئة الأقتصادية والأجتماعية في نجاح المشروعات الصغيرة .

5_رغم أن التمويل الأصغر يساهم إيجابيا في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والحرفية في السودان الأ ان هذا الدور محدودة ولا يتناسب مع مخططات التمويل من جانب وإمكانات ومقومات المشروعات الصغيرة من جانب اخر.

6_أن تخصيص 12% للتمويل الأصغر مبلغ كبير ومناسب ولكن نصيب المشروعات الصغيرة والحرفية قليل حيث يذهب جزءا كبيرا إلي المستفدين غير الحقيقيين.

7_تؤثر المخاطر المصرفية المتمثلة في سداد التمويل في تحقيق أهداف المشروعات المتملثة في نشر الرفاهية وتحسين مستوي المعيشة.

8_إعفاء كافة المشروعات الصغيرة من الضرائب والزكاة والجمارك وكافة الرسوم الحكومية .

9_إنشاء مراكز التدريب والتطوير والتأهيل الأدراي والتسويقي والفني ورفع المهارات لمنسوبي مؤسسات التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة .

التوصيات :

1_ضرورة وجود تعريف يفرق بين التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة .

2_ علي البنوك تسهيل إجراءات منح التمويل .

3_ العمل علي إنتشار مؤسسات التمويل للمشروعات الصغيرة في الريف والقري والأقاليم المختلفة .

4_تهيئة البيئة الأقتصادية والأجتماعية المناسبة التي تساعد في نجاح المشروعات.

5_تبني الدولة لأختراعات وإبداعات المشروعات الصغيرة ودعمها وتشجيع البحث العلمي والكليات التقنية ومدارس التدريب المهني.

6_نوصي بذهاب التمويل إلي العميل علي ارض الواقع حتي تضمن ذهاب التمويل للمستفيد الحقيقي.

7_وضع ضوابط و سياسات مشجعة لتمويل المشروعات الصغيرة وتخفيض الرسوم والجبابات ومنحهم إعفاءات حتي يتمكون من سداد التمويل .

قائمة المراجع:

اولاً: المراجع العربية:

1. إبراهيم عبيد الله (2002)،ورقة عمل بعنوان أهمية الصناعات في التنمية والنهضة الصناعية الحديثة ،ورشة عمل الصناعية وافاق المستقبل ،الخرطوم ،ص7_8.
2. أبو ناعم _عبد الحميد مصطفي(2002) ،إدارة المشروعات الصغيرة ، القاهرة :دار الفجر ،ص :240.
3. أحمد الصديق جبريل (إكتوبر 2002) ،تمويل الصناعات الصغيرة في السودان بالتطبيق علي تجربة بنك فيصل الأسلامي ، إتحاد المصارف السوداني مجلة المصارف ،العدد الثاني ،السنة الأولي ، الخرطوم .
4. الصديق طلحة محمد رحمة (2007) ،بيع السلم ، الخرطوم،مطبعة العملة.
5. بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم ،ود فارس أرباب إسماعيل (2006) ،يونيوكونز للأستثمار المحدودة ،تأثير سياسات الأقتصاد الكلي علي التمويل الأصغر في السودان ،الخرطوم .
6. تحرير فخري حسين عزي (2007)،صيغ تمويل التنمية في الأسلام ،المعهد الأسلامي للبحوث والتدريب ،البنك الأسلامي للتنمية جدة ، المملكة العربية السعودية ط:1،ص:30.
7. سراج الدين مصطفي (2006)، الصيغ التمويلية ومخاطرها الشرعية والمصرفية (في مجلة المصارف ،الخرطوم، إتحاد المصارف السودانية،العدد 22،،ص64.
8. سمحان حسين محمد(بدون تاريخ)، العمليات المصرفية الأسلامية ، مطابع عين شمس ،عمان ،ص:98.
9. سمير علام (بدون تاريخ)،إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة ،مراجعة د. الفاتح الشربيني ،بدون طبعة (القاهرة بدون مكان نشر،بدون تاريخ نشر)،ص219.
10. شوقي حسين عبدالله(1983م) ،التمويل والأدراة المالية (القاهرة :دار النهضة العربية للنشر)،ص 21.
11. صالح جبريل أحمد(2010 م) ،التمويل الأصغرفي السودان (المفهوم ، النموذج ، التطبيقات)الجزء الأول_ الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،ص 4

12. عباس حسن منوفلي (1990)،الأستثمار في السودان عوامله ومجالأته بالتركيز علي الأستثمار الصغير لإستغلال الموارد الوطنية لتحقيق التنمية المتوازنة (الرياض :شركة مطابع نجد التجارية ،ص:30).

13. عبد الغفار حنفي(1996) ،تنظيم وغدارة الأعمال ،بدون طبعة (الأسكندرية :المكتب العربي الحديث)ص:27.

14. عبد المنعم محمد الطيب(2003)، تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الأليات الجديدة لتحرير التجارة_التجربة السودانية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الأقتصاديات المغربية ،الدورة المنعقدة خلال الفترة 25حتي 28مايو ،دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع ص:105.

15. عبد الفتاح دياب(1996م)،إدارة التمويل في مشروعات الأعمال (القاهرة :دار النهضة العربية للنشر)ص 31.

16. عبيد علي أحمد حجازي(2011م)، مصادر التمويل (القاهرة :دار النهضة العربية للنشر)،ص 11.

17. فرد ستون يوجين بيرجام (1623ه) ،التمويل الأداري ، الجزء التاني ،(الرياض :دار المريخ للنشر)ص20.

18. فرحي محمد صالحي(2006م) ،المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي :الجزائر ،ص74.

19. محمد فتحي صغر(2006م)،واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الأقتصادية منتدي البحوث الأقتصادية :القاهرة ،ص 20.

20. محمود عبد الكريم أحمد الرشيد (2001) ، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الأسلامية،عمان ،دار النفايس للنشر والتوزيع ،ص:152.

21. نهال فريد مصطفي (بدون تاريخ) ،أساسيات الأعمال ،بدون طبعة (الأسكندرية :بدون مكان نشر،بدون تاريخ نشر) ص:226.

22. نور الدين أبو الرب محمود جرادات(2004)،الهكيل التمويلي للمشاريع الصغيرة في الضفة الغربية (الحاجات المالية والصعوبات والمصادر المتاحة ،مجلة دراسات الجامعات الأدرنية،المجلد 31العدد2،تموز)ص316.

23. Sayed Abbas(1994) small business financing gap in the sudan discussion paper presented for the economic research institute

ثانياً: الرسائل:

1. الحاج العوض الحسن(1992)،ورقة عمل عن المشاكل ومعوقات الأستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، سمنار نحو خطوات عملية لإنشاء مجمعات حرفيين ، الخرطوم :المؤسسة العامة للثقافة العمالية ،ص:15.
2. جعفر محمود وأخرون(2007)(المشروع الصغير اداة إقتصادية فاعلة لتوليد فرص العمل وزيادة الدخل)ورشة عمل المشروعات الصغيرة فرص التشغيل والأستخدام المنتج _وزاة الرعاية الأجتماعية وشؤون المرأة والطفل قاعة الصداقة ،الخرطوم ،30 مايو ،ص7
3. ربيع ريحاني (2002م) ،الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأدرن من منظور عام ، ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل تحت إشراف منظمة العمل الدولية غرفة صناعة عمان.
4. مناور حداد (2006)، دور البنوك في المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة (إضاءات من تجربة الأدرن والجزائر)،جامعة أربد الأهلية للشئون الأكاديمية يومي 18_17ابريل ،ص:20.
5. وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي (2000)، لمحات عن أهم المعقوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية ص ؛15
6. وفاء عبدالله عوض(2001م)،ورقة عمل حول أثر تطبيق أنظمة الجودة الشاملة علي الصناعات الصغيرة والمتوسطة الملتقي العربي الثاني للصناعات المتوسطة (الكويت)،ص:229.

ثالثاً: التقارير والدوريات:

1. تقرير وحدة التمويل الأصغر _بنك السودان ،2012م.
2. منشورات بنك السودان المركزي (السياسة النقدية 2009)،

3. نماذج من مشروعات التمويل الأصغر،مصرف الأدخار والتنمية الأجتماعية 2014م،ص6.

رابعاً: المواقع الالكترونية:

1. شبكة المحاسبين العرب www.arab_co.com httb